

كوارث الخصخصة
وحكاية الصكوك الشعبية



privatization

محتوى



مخطط بيع "إيديال" لعائلة "سلام"



نهب أراضي الدولة

المبحث الأول الخصخصة

1. كوارث عص مبارك التي ينبغي محاسبته عليها¹

د. أحمد النجار

الأهرام 8 ديسمبر 2014



«الأب الشرعي» لبيع مصر



املاك سكرتير «مبارك»



ممتلكات في قبرص



هنتل طنطاوي

ما كانت ثورة 25 يناير العظيمة وهماً، مهما علت أصوات صحف وقنوات الفاسدين وتجار الموت، بل هي أعظم ثورات مصر في العصر الحديث والتي تفجرت فيها طاقات شعب عظيم ضد الاستبداد والظلم والفساد والفشل أيا كان حظه من النجاح أو الفشل أو التآمر عليها من كل من حاولوا سد الأفق أمام تطور وانطلاق مصر.

وما كان النظام الاستبدادي الذي ثار عليه الشعب محمياً سوى بجهاز بوليسي مارس الاعتقال والتعذيب والتشويه والتنكيل بخلق الله. وما حاول نظام الاستبداد

¹ <http://www.ahram.org.eg/NewsQ/345098.aspx>

المباركي قمع الثورة إلا بالغاز والرصاص وإراقة الدماء، وما كانت شهادة اللواء عمر سليمان الرجل الثاني في النظام وأكثر عناصره انضباطا عن علم مبارك بكل رصاصة أطلقت على المتظاهرين وعن دور العادلي ادعاء أو باطلا، ولو كان كذلك لاعترض على ما نشرته صحيفة قومية كبيرة على لسانه عام 2011.

وما كانت ثلاثة عقود من الفساد وإهدار ما بنته الأجيال والحكومات السابقة في صفقات الخصخصة الفاسدة بصورة مروعة سوى تركيز للطبيعة الحقيقية لنظام مبارك الذي تحول تدريجيا إلى نظام للفساد سحق وجرف مصر ودفعها للخلف في الترتيب الإقليمي والعالمي. وما كان الظلم الاجتماعي الذي خلف حقولا من البؤس والفقر والعشوائيات والمهمشين وأبناء الشوارع ادعاء على نظام مبارك. وما كان الترهل والتدني المزرى للدخار والاستثمار وما تبعهما من تزايد مروع في أعداد العاطلين الذين يعانون الحرمان من كسب عيشهم بكرامة سوى بعض من تجليات كارثة حكم مبارك وسطوة حاشية الشر التي أحاطت به كحلقة من النار.

وما كان الفساد السافر والفج في منح أراضي التنمية الزراعية والصناعية بأسعار هزلية للمحاسبين وعتاة الفاسدين، والسماح لهم بكل أشكال «التسقيع» والإتجار، وبكل أشكال مخالفة الأغراض التي خصصت الأرض من أجلها للتربح الفاسد على حساب مصر وشعبها بدءا من جمعية صحراء الأهرام التي كان مبارك نفسه يرأسها في وقت من الأوقات والتي كانت من المفترض ان تستخدم الأرض لأغراض زراعية ثم تحولت إلى الإسكان دون أن تحصل الدولة على أي فوارق سعرية. وفي نفس السياق تم منح المقربين من «رجال أعمال» نظام مبارك غالبية أراضي طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي، وأراضي توشكي والعوينات، وأراضي شمال غرب خليج السويس، وأراضي المدن الجديدة، وأراضي الحزام الأخضر حول مدينة 5 أكتوبر وغيرها من الأراضي والمناطق بلا معايير وبالتخصيص بأوامر مباشرة وبأسعار بالغة التدني، وبدون إلزامهم بالتنمية الزراعية أو الصناعية في وقت محدد، وبدون معاقبتهم

على تغيير الاستخدام بالذات من التنمية الزراعية إلى التنمية العقارية، رغم أنهم كانوا من ذلك التغيير جبالا من الثروات منهوبة من حقوق الشعب والدولة. وعلى سبيل المثال تم منح أراضي التنمية الزراعية بـ 200 جنيه للفدان (الفدان 4200 متر مربع) بالتقسيم على آجال زمنية طويلة على طريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي. وتم تحويلها لمنتجات سكنية فاخرة يصل سعر المتر المربع من الأرض الفضاء فيها إلى نحو ألف جنيه، ويصل سعر متر المباني إلى أكثر من أربعة آلاف جنيه. وهذا يعنى أن الفدان الذي تم شراؤه من الدولة بـ 200 جنيه يصل سعره كأرض فضاء إلى 4,2 مليون جنيه، ويصل سعره كمبان إلى 16,8 مليون جنيه. وكل ذلك يمثل واحدة من العلامات الكبرى على الفساد المروع وتسفيه قيم الحكم في عهد مبارك. وما كان إهدار الغاز الذي تم بيعه للكيان الصهيوني وإسبانيا بأقل من ربع سعره في الأسواق العالمية، إلا علامة أخرى على الفساد وإهدار المال العام والترهل وانعدام المسؤولية عند نظام مبارك. وما كان إهدار الموارد الطبيعية المعدنية وعلى رأسها الذهب إلا حلقة أخرى من إهدار المال العام، حيث تحصل شركة سنتامين الأسترالية لملاكها السعوديين على 97% من إيرادات الذهب المنتج من منجم السكرى إلى أن تستكمل ما تقول إنها أنفقته لتطوير المنجم، ثم تحصل على نصف ما تستخرجه بعد ذلك.

وما كان استمرار إهدار الثروة المحجرية في صورة صادرات خام كليا بأبخس الأثمان، وفي صورة أسعار هزلية كليا لاستخراجها وفقا لقانون وأسعار تم تحديدها عام 1956، إلا حلقة أخرى في إهدار المال العام وتدمير حقوق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية لمصر. وعلى سبيل المثال ظلت أسعار طن الحجر الجيري قرشين، وطن الطفلة قرشين، وطن الجرانيت عشرين قرشا. وصحيح أنه كانت هناك رسوم أخرى تحصلها الإدارات المحلية وبعض الجهات السيادية لكنها كانت هزلية ولا علاقة لها بقيمة الموارد الطبيعية التي يتم إهدارها. وما كانت حرائق القطارات وغرق

العبارات وأكياس الدم الفاسد والأغذية والحبوب المسرطنة وتحويل مصر إلى مستودع عملاق لأمراض الكبد والكلى والسرطان والضغط والسكر سوى تركيز مر كالعلقم لطبيعة النظام الفاشل والفساد في عهد مبارك.

وما جاء الحكم على مبارك ورموز نظامه الفاسد نافيا لجرائم عصره، وإنما يتعلق الأمر بالإجراءات، ولن أقول بالانحيات السياسية رغم أنها واردة فكلنا بشر. وهذا الأمر يفتح الباب للمحاكمة السياسية التي يستحقها مبارك ونظامه، والذي ما كان له أن يُحاكم بقوانينه وبأدلة تجمعها أجهزة نظامه، بل كان يستحق محاكمات ثورية منذ سقوطه بصورة لا تتيح التحايل على كل ما ارتكبه هو ونظامه بحق مصر وشعبها العظيم قبل الثورة وفي أثنائها.



بيع البنوك



تعويم الجنيه



أسامة الشيخ تربح من منصبه



جرانه : التربح وتربيح الغير

والحقيقية أن مصر في عصره «السعيد» شكلت مسرحا تتوافر فيه كل العوامل التي تساعد على انتشار الفساد وجموحه. ووفقا للنماذج النظرية فإن الفساد ينتشر ويتعاضم في الدول غير الديمقراطية التي تضعف أو تغيب فيها الشفافية والإفصاح عن المعلومات الخاصة بالدولة والمال العام والنشاطات الاقتصادية العامة، والتي تضعف أو تغيب فيها المساءلة الحقيقية والفعالة للمسؤولين في الدولة وإداراتها وهيئاتها الاقتصادية وقطاعها العام. كما ينتشر الفساد في البلدان التي يوجد فيها

ازدواج للسيطرة على السلطة والثروة. كذلك فإن الفساد ينتشر في البلدان التي تتسم بانخفاض الدخل الرسمية لموظفي الدولة وإداراتها وهيئاتها الاقتصادية إلى مستويات لا تضمن لهم حياة كريمة كما هو الحال في مصر بما يدفعهم دفعا إلى استغلال وظائفهم في تحقيق دخل غير مشروعة تساعدهم على مواجهة متطلبات الحياة بالنسبة لصغار الموظفين ولتكوين ثروات كبيرة بالنسبة للقيادات الإدارية. كما أن منح موظفي الدولة صلاحيات منح أو منع التراخيص والوثائق الرسمية وفي تقدير وتحصيل الضرائب دون رقابة صارمة عليهم كما هو الحال في مصر، يؤدي لتصاعد الفساد خاصة في ظل غياب قوانين رادعة للفساد. كذلك فإن ضعف استقلالية الأجهزة الرقابية في عهد مبارك بتبعيةها المباشرة للسلطة التنفيذية متمثلة في الرئيس (الجهاز المركزي للمحاسبات)، والحكومة ممثلة في وزارة العدل (جهاز الكسب غير المشروع)، ورئيس الوزراء (الرقابة الإدارية)، أضعف جهود الرقابة، وجعل حتى الأعمال الإيجابية لتلك الأجهزة تظل حبيسة أدراج السلطة التنفيذية. وكان الفساد في الصحف القومية الذي تعملق في عهد مبارك علامة فارقة في هذا الشأن، حيث كانت التقارير الرقابية وبالذات من الجهاز المركزي للمحاسبات تشير إلى وجود ذلك الفساد، لكن نظام مبارك لم يسمح بمحاكمة حقيقية وناجزة للفاستدين. وإذا كانت الكثير من الصحف القومية والخاصة قد أفردت صفحات حول الفساد في منح الأراضي بأسعار هزلية بصورة مروعة، وفي «تسقيعها» وتغيير استخدامها للتربح على حساب الدولة والشعب، فإنني سأورد بعضا من الفساد ويمكن استعراض بعض قضايا الفساد في عهد مبارك لنذكر هول التبرح والتخريب الاقتصادي الذي أوقعه نظامه بحق مصر وشعبها...



بنك الإسكندرية



الشركة المصرية للمعدات التلفونية



الفساد.. الغول الذي تعملق وتجسد في عقد توشكي

كان القانون الصادر عام 1951 يمنع ملكية الأجانب للأراضي الزراعية في مصر، وهو ما تعزز في ظل حكم الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، بحيث أصبحت أرض مصر ملكا خالصا لأبناء شعبها لا يشاركون فيها أحد. لكن مبارك تجاوز كل ذلك وفتح ملكية الأراضي الزراعية وغير الزراعية للأجانب وبصورة فاسدة ومضيعة للحقوق والأصول والأموال العامة.

وفي سبتمبر 1998 وقعت الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة برئاسة الدكتور محمود أبو سديرة، عقدا مع شركة «المملكة للتنمية الزراعية» ويملكها الوليد بن طلال بشأن الاتفاق على تخصيص وبيع 100 ألف فدان بمشروع توشكي لشركته بسعر 50 (خمسين) جنيها للفدان، بإجمالي ثمن قدره 5 ملايين جنيه سُدد 20% منها عند التوقيع، رغم أن نصيب كل فدان من البنية الأساسية في مشروع توشكي يبلغ 11 ألف جنيه تم تمويلها من المال العام العائد لشعب مصر، أي نحو 220 مثل السعر الذي بيعت به الأرض لبن طلال.

وفيما يتعلق بسعر بيع المياه لشركة بن طلال فإنه يبلغ أربعة (4) قروش لكل متر مكعب من الخمسة آلاف متر الأولى التي يستهلكها كل فدان، أي تكون تكلفة المياه لكل فدان نحو 200 جنيه طوال العام. ويرتفع سعر المتر المكعب إلى خمسة (5) قروش لكل متر مكعب من الألف السادسة التي يستهلكها الفدان، وبذا تصبح تكلفة المياه للفدان الذي يستهلك ستة آلاف متر مكعب نحو 250 جنيها. أما إذا تجاوز استهلاك الفدان هذه الكميات، فإن سعر المياه التي تزيد على ستة آلاف متر مكعب للفدان يصبح ستة (6) قروش لكل متر مكعب. وبالمقابل يحصل الفلاحون

المصريون على المياه بشق الأنفس، وتأتي أسبوعين ويتم قطعها أسبوعين. ويسمح العقد لبن طلال بزراعة أي نوع من المحاصيل دون موافقة رسمية مسبقة من مصر، ويعطيه الحق في استيراد أي نوع من البذور وفصائل النباتات وسلالات الحيوانات دون موافقة رسمية مسبقة، ودون خضوع لأي قيود تتعلق بالحجر الصحي. كما أنه معفي من جميع الضرائب والرسوم والأتعاب لمدة 20 عاما، تبدأ بعد بدء إنتاج 10 آلاف فدان من الأرض المخصصة للشركة، أي أنها لم تبدأ بعد. ويسرى هذا الإعفاء على المقاولين الذين يستخدمهم بن طلال في تنفيذ المشروع وعلى العاملين لديه. ويحق له استقدام عمالة أجنبية والحصول لها بدون تأخير أو تقييد على تصاريح عمل غير مقيدة لمدة 3 سنوات يتم تجديدها بصورة دائمة لنفس الفترة دون تأخير. ويتضمن العقد أيضا أن تحصل شركة بن طلال على الكهرباء بتكلفة مساوية لأقل المعدلات المدفوعة من قبل أي مستخدمين في مصر من مصريين أو أجانب. وهذا يعنى أنه سيظل يحصل على الكهرباء بأدنى سعر مدعوم. كما أنه حر في وضع جدول تنفيذ المشروع بناء على إرادته المطلقة والوحيدة. ويحق له تصريف مياه الصرف الزراعي أو أي مياه جارية في منخفض توشكي، أو أي منخفض آخر من اختياره، على أن تقوم الحكومة المصرية بحمايته وعدم تحميله أي مسؤولية في هذا الشأن. ويخضع العقد للتحكيم الدولي.

ورغم تعديل العقد بعد ثورة يناير العظيمة فإنه ما زال يحتفظ بـ 25 ألف فدان، منها 10 آلاف فدان تُصبح ملكية له، و15 ألف فدان بنظام حق الانتفاع لمدة 3 سنوات، يتم تملكها له إذا زرعها في تلك المدة. وهذه التسوية خفضت حجم فساد العقد الأصلي لكنها لم تقض عليه، لأن قيمة الـ 25 ألف فدان التي حصل عليها المذكور، تساوى ما يتراوح بين 2.5 و2 مليار جنيه مصري.

ومن فيض الفساد في عصر مبارك سنعرض بعض صفقات الخصخصة التي خضعت مصر من خلالها للرأسمالية العالمية وضيعت استقلالها الاقتصادي في

سياق منظومة كاملة من سياسات التبعية الاقتصادية، وذلك لتذكرة من نسى ومن لا يعلم بما أوقعه نظام مبارك بمصر من كوارث...

صفحة بيبيسي كولا:

قيم مكتب الخبرة الأمريكي «كوبر أند ليراند» أصول شركة بيبيسي كولا بنحو 76 مليون جنيه مصري، وبعد مفاوضات طويلة تم بيع الشركة إلى شركة «الكان» المصرية محمد نصير وشركة بيبيسي كولا العالمية وشركة بقشان السعودية، وتم توقيع عقد البيع في أبريل 1994 بقيمة 157.6 مليون جنيه مصري

وفي عام 1999 أعلنت شركة بيبيسي كولا أنها اشترت حصة تبلغ 77% من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبيسي كولا المصرية) وبلغ حجم الصفقة 400 مليون دولار (جريدة الأهرام، 1999/2/5)، أي نحو 1350 مليون جنيه مصري بأسعار صرف الجنيه في ذلك العام، أي أن قيمة الشركة كلها كانت نحو 1740 مليون جنيه، وهي التي تم بيعها بـ 157,6 مليون جنيه قبل أربعة أعوام كان معدل التضخم فيها متدنياً للغاية. وقد تعرضت هذه الصفقة لانتقادات حادة حيث أعلن الرئيس السابق لمجلس إدارة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبيسي كولا المصرية) أن مصنعي المنيا وبورسعيد قدرا بمبلغ 150 مليون جنيه، فكيف تباع 8 مصانع بها 18 خطاً إنتاجياً وأسطول لسيارات التوزيع بسعر مصنعين فقط!

وفضلاً عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيراً للجدل، إذ إن سعر التقييم لم يضع في الاعتبار احتمالات استخدام تلك الأرض في أغراض غير بناء المصانع أو المخازن، مثل بناء العقارات أو غيره، علماً بأنه ليس هناك نص يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض في أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراضي في شارع مصطفى كامل بالإسكندرية وسعرها كأرض بناء وقت بيعها يوازي نصف الثمن الذي بيعت به

الشركة كلها، كما تملك الشركة أرضا في شارع الهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه الأراضي وفقا لأسعار السوق للأراضي التي تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالي سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

فندق الميريديان:

يقع فندق الميريديان في أقصى الطرف الشمالي لجزيرة المنيل ويبدو كشبه جزيرة في النيل في موقع فريد وشديد التميز، وتبلغ مساحته 21 ألف متر مربع كانت تملكها محافظة القاهرة. وعندما عرض الفندق للبيع عام 1993 كان سعر المتر في هذا الموقع لا يقل عن 30 ألف جنيه أي أن قيمة الأرض وحدها كانت تساوي 630 مليون جنيه مصري أي أكثر من 185 مليون دولار بأسعار ذلك العام.

وقد تم بيع ذلك الفندق إلى مشتر سعودي بمبلغ 75 مليون دولار. أي بنحو 40% من قيمة الأرض وحدها!! وللعلم فإن السعر الذي بيع به الفندق لا يتجاوز قيمة الأرباح الصافية للفندق في أربع سنوات. وهذه الصفقة مثلها مثل غيرها من صفقات بيع الفنادق مثل شيراتون القاهرة (135 مليون دولار)، شيراتون الغردقة (16 مليون دولار)، هي نماذج للبيع بلا مبرر وللفساد في تقييم سعر الأصل العام وإهدار المال العام أو أموال الشعب في النهاية.

خصخصة البنك المصري الأمريكي وبنك الإسكندرية:

عند عرض حصة المال العام في بنك مثل البنك المصري الأمريكي للبيع، فإنه من المفترض أن يقوم الملاك بإظهار مزايا بضاعتهم وهي هنا البنك المصري الأمريكي، لكن كل ما صدر عن محافظ البنك المركزي وقتها، وعن رئيس بنك الإسكندرية، لا يمكن أن يوضع إلا في إطار التقليل من قيمة وشأن البنك المطروح للبيع. فقد أكدوا أن قيمة البنك في البورصة عندما بدأت عملية تقييمه تمهيدا لبيعه كانت تقل كثيرا عن السعر الذي عرض لشرائه بما يعنى أن هذا الأخير هو سعر بالغ الارتفاع.

وإذا كان الأمر الطبيعي أن يأتي المشتري إلى البائع، فإن رئيس بنك الإسكندرية سافر إلى باريس عدة مرات لإنهاء صفقة البيع بدلا من التفاوض مع مندوب بنك كآليون، وبرر هذا الأمر بأن التفاوض مع كل مجلس إدارة البنك الفرنسي أفضل من التفاوض مع المندوب. وهذا الأمر يضيف بعض الشبهات التي لم تكن لها أي ضرورة، وكان من الأفضل البعد عنها. وكان سعر سهم البنك في البورصة في الستة أشهر الأخيرة من عام 2005 يتراوح بين 70 و 56 جنيها. وفي 2006/1/4، صدر إعلان مشترك من البنك المركزي وعلى رأسه د. فاروق العقدة، ووزارة الاستثمار وكان على رأسها محمود محيي الدين، وبنك الاسكندرية، يشير إلى أن سعر سهم البنك المصري الأمريكي لا يزيد على 45 جنيها، وهو إعلان فاسد شكل ضغطا على المستثمرين في البورصة لتخفيض سعر السهم إلى ذلك المستوى بمساعدة شركات سمسة متواطئة، حتى يتسنى لوزير الاستثمار بيع البنك بذلك السعر المتدني للسهم، بدعوى أن هذا هو سعره في البورصة. وبالفعل تم الإعلان عن بيع البنك المصري الأمريكي إلى بنك كآليون بسعر 45 جنيها للسهم، مع استحواذ المشتري على أرباح العام الأخير وهي 5 جنيهات للسهم، مما يعنى أن السعر الحقيقي لبيع البنك هو 40 جنيها فقط للسهم. وهذا الفارق بين سعر بيع سهم البنك في صفقة «كآليون» وبين سعره في البورصة وقت البيع، يعنى أن صغار المستثمرين الحائزين لنحو 28.2% من أسهم البنك قد خسروا الفارق بين سعر سهم البنك في البورصة قبل الإعلان عن صفقة البيع (56 جنيها) وبين السعر المعروض لبيع البنك في صفقة كآليون (45 جنيها). كما يعنى أيضا أن حصة المال العام في البنك المصري الأمريكي قد خسرت نحو 320 مليون جنيه بسبب هذا الفارق طبقا لهذه الصفقة. وللعلم فإن القانون 95 لسنة 1992 الخاص بسوق المال نص على وجوب إتمام عملية البيع بمتوسط أسعار الإقفال خلال الأسبوع السابق على الإخطار أو السعر الوارد في العرض أيهما أعلى.

أما الصدمة الكبيرة في هذه الصفقة فقد تمثلت في أن وزيرين في الحكومة المصرية وقها هما أحمد المغربي وزير الإسكان والمجمعات العمرانية الجديدة، ومحمد منصور وزير النقل هما من قاما بشراء البنك بالاشتراك مع كريدي أجريكول فرنسا «كاليون»، وكانت حصتهما من صفقة الشراء 25% مقابل 75% لبنك كاليون. وفي نفس السياق شكلت صفقة بيع 80% من بنك الإسكندرية لبنك إيطالي، قفزة نوعية في عملية الخصخصة. وقد تم بيع حصة الأغلبية في بنك الإسكندرية بقيمة 1.6 مليار دولار أي نحو 9.1 مليار جنيه، رغم أن البنك قد أفق عليه لإعادة هيكلته نحو 7 مليارات جنيه بالنمو والكمال.

خصخصة شركة طنطا للكتان

تقع شركة طنطا للكتان في ميت حبيش البحرية في طنطا على أول طريق طنطا-ميت غمر المتفرع من طريق القاهرة-الإسكندرية الزراعي وعلى بعد 50 مترا منه، على مساحة 74 فدانا أي نحو 310 آلاف متر مربع، عبارة عن سبعة مصانع لمختلف منتجات الكتان وزيوته الذي يسد حاجة السوق المحلية من تلك المنتجات ويقوم بتصدير بعض منتجاته للخارج، كما تملك الشركة مخازن وسيارات ركوب ونقل وغيرها من الأصول، فضلا عن الآلات، والمعدات والاسم التجاري والشهرة. ولأن سعر الأرض في تلك المنطقة بالغ الارتفاع، فإن سعر الأرض المملوكة للشركة وفقا لتلك الأسعار يبلغ أكثر من ألف (10000) مليون جنيه. وفي مثل هذه الحالة فإنه، حتى لو قررت الحكومة بيع الشركة

العامه للقطاع الخاص المصري أو الأجنبي، فإن المنطق يفرض بيع آلات ومعدات الشركة واسمها التجاري وشهرتها وتعاقداتها، مع نقلها إلى أقرب منطقة صناعية جديدة في المدن الجديدة مع توفير مساكن للعاملين فيها بأسعار التكلفة، والإبقاء على الأرض في حوزة الدولة سواء لبيعها بسعر السوق كأرض للتنمية العقارية أو استخدام الحصيلة في بناء مشروعات إنتاجية جديدة وتقديم تعويضات عادلة للعمال الذين لن ينتقلوا مع الشركة إلى مقرها الجديد وسيفضلون تسوية معاشاتهم نتيجة

ظروفهم الخاصة، أو عدم بيع تلك الأرض واستغلالها في مشروعات خدمية صحية أو تعليمية لمصلحة الشعب الذي هو المالك الأصلي للقطاع العام.

وقد باعت وزارة الاستثمار في عهد د. محمود محيي الدين شركة طنطا للكتان والزيوت بكل ما في حوزتها من أراض وآلات ومعدات وسيارات ومختلف الأصول والاسم التجاري والشهرة بمبلغ 38 مليون جنيه فقط، دفع المشتري السعودي 40% منها كدفعة تعاقد، وباقي الثمن على ثلاث دفعات. أي أن ثمن بيع الشركة بكل ما تملكه يبلغ نحو 8% من قيمة الأرض التي تملكها الشركة!!

هذا بعض من ميراث الفساد والتدمير والكوارث التي ألحقها نظام مبارك بمصر وشعبها.



اقتصاديات الفساد في مصر



أسراراً ومفاجآت



[الشركة العربية لخليج الاقطان](#)



[قارن بين ثروات](#)



[اختفاء 270 مليارات من أموال الدولة](#)



[شركة الغزل والنسيج](#)

2. بيع مص فى عهد حسنى مبارك²



شركة الاهرام للبيرة.



شركة الزجاج المسطح



المراجل البخارية



بيبسي كولا



رجال الاعمال



عمر أفندي



قائمة ممتلكات زكريا عزمي



بالأسماء 12 مليارديرا في وزارة الداخلية

² https://25janaer.blogspot.com/2011/09/blog-post_7979.html



حبس فضلي وكامل



الرقابة الإدارية



مسلسل مصر التكية لمبارك



شفيق خصص 1.4 مليون دولار لحديقة سوزان



ممتلكات صفوت الشريف



ممتلكات إبراهيم سليمان



بيع أراضي جمشة



قائمة ممتلكات فتحي سرور



أبناء نظيف احتكروا جهاز الاتصالات



املاك زكريا عزمي حسب أقواله

ملاحظة مهمة: الروابط الخاصة بملك المواقع ترجعها!

3. حكومات من أجل الخصخصة... قصة بيع مصر³

الأربعاء 16 نوفمبر، 2016



تكررت خلال الأيام الماضية، أخبار من نوعية طرح أسهم شركات من القطاع العام في البورصة، لتكون صيغة أخرى للخصخصة، التي أصبح اسمها ثقيلًا على الشارع المصري نتيجة ما خلفته من تدهور للاقتصاد في العقود الماضية، فقررت الحكومة الحالية تغيير الاسم فقط دون السياسات.

وقبل الحديث عن نتائج الخصخصة التي أدت إلى الوضع الاقتصادي الحالي، يجب أن نتعرف عليها ومن أين جاءت، «عملية انتقال الملكية والإدارة التشغيلية للمؤسسات المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص إما جزئياً أو كلياً»، وهذا تعريف الخصخصة الذي اتفق عليه الجميع حول العالم.

عرف العالم الخصخصة وبدأت تجتاحه خلال النصف الثاني من العقد التاسع من القرن العشرين، وكانت البداية مع إنجلترا ثم تبعتها دول أخرى كفرنسا وإيطاليا

³<http://elbadil.com/2016/11/16/%D8%AD%D9%83%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%B5%D8%AE%D8%B5%D8%A9-%D9%82%D8%B5%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D9%85%D8%B5%D8%B1/>

وإسبانيا وكندا، وانتقلت الموجة إلى الدول النامية مثل الأرجنتين والبرازيل وشيلي وبنجلادش وباكستان، وتركيا ونيجيريا ومصر.

كما أن الدول الاشتراكية في السابق، أخذت خطوات نحو تبني برامج الخصخصة مثل الاتحاد السوفيتي وجمهورية التشيك والسلوفاك وبولندا والمجر، وظهر هذا الاتجاه نتيجة للشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أثناء التمهيد لعملية إعادة جدولة ديونها، طبقا للقواعد المعروفة لنادي باريس ونادي لندن.

أزهى العصور الاقتصادية لمصر

في مصر وبعد ثورة 23 يوليو 1952، نفذ الرئيس جمال عبد الناصر حزمة من الإجراءات الاقتصادية، أوقف فيها إجراءات الخصخصة، وبدأ في تبني منهج التأميم، وبناء المصانع والشركات التي مازالت الحكومات المتعاقبة حتى اليوم تتنازل عنهم للقطاع الخاص.

اعتمد عبد الناصر في مشروعه على الصناعة والزراعة حتى وصل إلى الاكتفاء الذاتي لجميع المحاصيل عدا القمح، الذي حقق وقتها 80% من احتياجات المصريين، واستمر معدل النمو في الارتفاع ولم يتأثر بالنكسة.

قضى عبد الناصر على البطالة بشكل كبير بفضل الخطة التي انتهجها في بناء المصانع الكبيرة التي تسد احتياجات مصر، بدأ الأمر بصناعات الحديد والصلب، وشركات الأسمدة للمشاركة في النهضة الزراعي، ومصانع عربات السكك الحديدية سيماف، والكابلات الكهربائية، بتمويل ذاتي، دون الحصول على قروض أجنبية أو معونات.

لم يستغرق عبد الناصر وقتا طويلا لاتخاذ هذه الإجراءات، فكان أول إصلاحاته بعد شهرين من اندلاع الثورة، وكانت النتيجة انخفاض نسبة الأمية من 80% قبل 1952 إلى 50% عام 1970 بفضل مجانية التعليم، ومجانية التأمين الصحي والاجتماعي والمعاشات لكل مواطن، وكان الجنيه يساوي ثلاثة دولارات ونصف، ويساوي أربعة

عشر ريالاً سعودياً بأسعار البنك المركزي المصري، وبلغ سعر الجنيه الذهب 4 جنيهات.

ما بعد عبد الناصر

عادت الدولة إلى الخصخصة في منتصف السبعينات مع بداية التحول الاقتصادي والخضوع لبرامج التثبيت الهيكلي، وظلت الخصخصة تتم ببطء حتى بعد تولي الرئيس مبارك للحكم، لكن دخلت الخصخصة مرحلة جديدة في التنفيذ منذ عام 1991 بصدور القانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وأكدت دراسة للباحث الاقتصادي إلهامي الميرغني، أن بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المنشورة نقلاً عن وزارة المالية، توضح أنه بين عامي 1991 و2009 تم بيع 407 شركات قطاع أعمال عام، وبلغت حصيلة البيع أكثر من 57.3 مليار دولار، 9% منها تم في عهد وزارة الدكتور عاطف صدقي، و21% في عهد وزارة الدكتور كمال الجنزوري، و21.6% في عهد عاطف عبيد، و48.4% في وزارة الدكتور أحمد نظيف. ولم يتم الشروع في بيع المشروعات المشتركة إلا بعد عام 2000 في عهد وزارة الدكتور عاطف عبيد، وبلغ قيمته في عهد حكومة نظيف، التي باعت 76.7% من المشروعات المملوكة ملكية مشتركة، ونتج عنها إحالة أكثر من 500 ألف عامل إلى المعاش المبكر.

نتائج الخصخصة في مراحلها الأولى عام 1990

زيادة اشتراك التليفون
الضعف من 4 إلى 8 جنيهات
زيادة التعاقد علي التليفون
من 650 إلى 850 جنيهات
تقليص الدقائق المجانية
من 125 دقيقة إلى 55 دقيقة

ارتفاع في أسعار الكهرباء عن الأسعار العالمية
80%
تقليص شريحة الكهرباء
من 150 كيلو وات إلى 50 كيلو وات

زيادة أسعار القطارات ما بين 15% إلى 40%

تطبيق البريد موجود الآن

#اقرأ - البريد

لم يتوقف قطار الخصخصة عند الشركات العامة، بل امتد للهيئات العامة التي خرجت من الموازنة العامة للدولة، وتحول بعضها إلى شركات مثل الاتصالات والمياه والصرف الصحي والكهرباء والنقل العام والسكك الحديدية ومصر للطيران تمهيدا لبيعها، وتبعها قطاعي التعليم والصحة حيث انتشرت المدارس الخاصة حتى مطلع الألفية ثم الجامعات الخاصة وكذلك التوسع في العلاج الاقتصادي والمستشفيات الخاصة بحيث امتد مفهوم الخصخصة ليشمل كل القطاعات الاقتصادية. ويؤكد الدكتور رائد سلامة، الخبير الاقتصادي، أن الخصخصة بدأت في المنطقة العربية مع انهيار الاتحاد السوفيتي، لكنها لم تأخذ الشكل الفج إلا في منتصف تسعينات القرن الماضي؛ حيث بدأ عرابو الجيل الجديد من الليبراليين الذين يؤمنون بمبادئ وآليات السوق وانسحاب الدولة التام من أي نشاط اجتماعي واقتصادي في الترويج للخصخصة ورفع الدعم وخفض الإنفاق العام وتحرير الأسعار وتعويم العملة وكلها أمور وجدت طريقها للتنفيذ الفعلي في عهد مبارك على يد يوسف بطرس غالي ومحمود محي الدين.

نتائج الخصخصة

وبالحديث عن الخصخصة لا يمكن تجاهل تباعثها على المواطنين، فمع انطلاق أول شرارة للتخلي على القطاع العام ومع صدور قانون 203 لسنة 1991، ارتفعت أسعار الكهرباء بدءا من مايو عام 1990، وفي 28 يونيو 1992، وصلت أسعار الكهرباء في مصر إلى 80% من الأسعار العالمية، دون زيادة في الأجور، كما تم تغيير شرائح الاستهلاك، مع توالي انقطاع التيار الكهربائي خاصة في فصل الصيف.

وعلى مستوى قطاع النقل، تم رفع تذاكر السفر بالسكك الحديدية ما بين 15% إلى 40% عام 1991، ثم 15% أخرى عام 1993، وتوالت الزيادات، وفي قطاع الاتصالات، رفعت قيمة التعاقد على الهاتف الثابت من 650 جنيها إلى 850، واشترك الخدمة الشهري تضاعف من 4 جنيها إلى 8، وتم تقليل فترة المحاسبة من 6 أشهر إلى 3، كما تم

تخفيض المكالمات المجانية الشهرية من 125 دقيقة إلى 55 دقيقة، وعام 1996 تم رفع قيمة الاشتراك الشهري 25% وتخفيض الدقائق المجانية من 55 دقيقة إلى 16 دقيقة شهريا.



وعلى المستوى التعليمي، ورغم أن الدستور أقر مجانيته إلا أن الحكومة فرضت رسوما عليه بالقانون رقم 139 لسنة 1981، إضافة إلى التوسع في إنشاء المدارس التجريبية الحكومية، كما استحدثت نظام الانتساب الجامعي برسوم تتراوح بين 265 إلى 400 جنيه في السنة، إضافة إلى التدريس باللغات الأجنبية في عدد من الكليات تتراوح المصروفات الدراسية بها من 1850 إلى 4000 جنيه. كل ما حدث من إجراءات اقتصادية بعد الخصخصة، كانت قاسية بشكل كبير على المواطنين، واليوم تعود الخصخصة تحت مسمى آخر؛ بطرحها كأسهم في البورصة مثل البنوك.

4. من كتر حقوقى يكشف مسئولية الجنزورى عن بيع وتصفية 115 شركة من القطاع العام

نشر في: الأربعاء 7 ديسمبر 2011

أصدر المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تقريرا، اليوم الأربعاء، كشف فيه مسئولية الدكتور كمال الجنزوري رئيس حكومة الإنقاذ الوطني، عن تراجع الاقتصاد المصري في فترة توليه منصب رئيس الوزراء،



في عهد الرئيس المخلوع حسني مبارك في الفترة من 1996-1999. وأضاف التقرير، أن فترة حكومته الأولى شهدت واحدة من أعلى معدلات النشاط في برنامج خصخصة الشركات التابعة للقطاع العام، فالمؤسسات المالية العالمية التي كان يعمل معها الجنزوري كوزير للتخطيط رأت أن العبور من عنق الزجاجة للاقتصادات النامية يكمن في رفع الدعم عن الفقراء وتخلي الدولة عن الشركات المملوكة لها بخصخصتها لتشجيع الاستثمار والتخلص من عبئها وخسائرها، وكانت النتيجة إنجازه حوالي 30% من مجمل عمليات البيع التي تمت ضمن برنامج الخصخصة منذ بدايته في 1991 وحتى الأرقام المتوفرة في 2009. وأشار إلى أن فترة تولي الجنزوري للوزارة - رغم أنها الأقل مدة بين رؤساء الوزراء- إلا أنها تعد من أشرس الفترات التي شهدت عمليات تصفية وخصخصة وبيع شركات كاملة وأصول إنتاجية وأراضي تمتلكها الدولة.

وتابع التقرير "في نظرة تفصيلية سنجد خلال الفترة من 1996-1999 أنه قد تم بيع وخصخصة وتصفية حوالي 115 شركة من شركات القطاع العام، وذلك على النحو التالي:

- عدد 38 شركة تم بيع كل أو أغلبية أسهمها بالبورصة، بمبلغ إجمالي قدره 6 مليار و50 مليون و30 ألف جنية.

- عدد 14 شركة تم بيعها لمستثمر رئيسي بمبلغ وقدره مليار و975 مليون و336 ألف جنيه.

- عدد 13 شركة تم بيع من أسهمها أقل من 50% بمبلغ وقدره 865 مليون و907 ألف جنيه.

- عدد 20 شركة لاتحاد العاملين المساهمين بمبلغ وقدره 504 مليون و490 ألف جنيه.

- كما تم بيع الأصول الإنتاجية لحوالي 7 شركات بمبلغ وقدره 702 مليون و865 ألف جنيه.

- وتم تأجير 7 شركات أو وحدات إنتاجيه بالكامل بموجب عقود طويلة الأجل.

- شهدت نفس الفترة تصفية حوالي 16 شركة.

بالنظر إلى إجمالي عدد الشركات التي تم خصصتها منذ بداية البرنامج وحتى نهاية 2009، يتضح أن لعهد الجنزوري نصيباً وافراً منها، حيث يحتل أحمد نظيف المرتبة الأولى، ويأتي كمال الجنزوري في المرتبة الثانية، ثم عاطف عبيد في المرتبة الثالثة، ويحل عاطف صدقي رابعاً. وأرفق المركز الاجتماعي والاقتصادي جدولاً يوضح آثار الخصخصة على مصر منذ عام 1991 حتى عام 2009، وجدولاً آخر يوضح إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري، وأخري توضح الشركات التي تم بيعها في عهد الجنزوري.

حسب الجدول رقم (1) نجد أن إجمالي برنامج الخصخصة قد طال عدد 382 شركة، وفي الوقت الذي قامت فيه وزارة عاطف صدقي بخصخصة 37 شركة تمثل حوالي 10% من حصيلة البرنامج الذي تم تنفيذه بداية من عام 1991، نجد أن الجنزوري قام بخصخصة 115 شركة تمثل حوالي 30% من إجمالي البرنامج، خلال فترة أقل من أربع سنوات قضاها في رئاسة الوزراء، في حين قام عاطف عبيد ببيع 58 شركة تمثل 15%

من إجمالي البرنامج خلال فترة تقارب الخمس سنوات، وقام نظيف بخصخصة 172 شركة تمثل 45% من البرنامج خلال مدة قاربت على الست سنوات

جدول (1) يرصد إجمالي حصيلة برنامج الخصخصة من 1991 حتى 2009

| رئيس مجلس الوزراء | الفترة | إجمالي الشركات التي تم خصصتها | إجمالي قيمة البيع (بالمليار جنيه) |
|-------------------|---|------------------------------------|---|
| عاطف صدقي | 9 نوفمبر 1986 - 4 يناير 1996 (110 شهراً) | 37 | 2.262.0 |
| كمال الجنزوري | 4 يناير 1996 - 5 أكتوبر 1999 (45 شهراً) | 115 | 10.098.869 |
| عاطف عبيد | 5 أكتوبر 1999 - 14 يوليو 2004 (57 شهراً) | 58 | 5.493.131 |
| أحمد نظيف | 14 يوليو 2004 إلى 29 يناير 2011 (78 شهراً) | 172 (الرصد توقف عند يوليو 2009) | 39.499.0 (الرصد توقف عند يوليو 2009) |
| الإجمالي | | 382 شركة | 57.353 مليار جنيه |

جدول (2) إجمالي الشركات التي تم بيع أغلبية أو كامل أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري

| رقم | اسم الشركة | النسبة المبيعة للقطاع الخاص | النسبة المبيعة للاتحاد العاملين | النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة | قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص | قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين | تاريخ البيع أو التعاقد |
|---|--------------------------------|-----------------------------|---------------------------------|--------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|---------------------------------|
| الشركة القابضة للتجارة | | | | | | | |
| 1 | النوبارية للهندسة والميكنة | 79.38% | 20% | 0.62% | 21.431 | 5.517 | 97/5/14 |
| 2 | النصر لتجفيف الحاصلات الزراعية | 90.00% | 10.00% | 0.00% | 21.1 | 2.5 | 97/8/11 |
| الشركة القابضة للصناعات الغذائية | | | | | | | |
| 3 | الزيوت المستخلصة ومنتجاتها | 42.53% | 8.54% | 48.93% | 66.00 | 19.00 | 95/3/30 للتحول إلى قانون 159 |

| | | | | | | | |
|---|--------|---------|---------|--------|---------|----------------------------------|----|
| 96/6/18 | 12.2 | 55.40 | % 38.97 | %10 | % 51.03 | المصرية للنشا الجلوكوز | 4 |
| 96/6/30 | 24.0 | 153.10 | %39.00 | %10 | % 51 | مطاحن وسط وغرب الدلتا | 5 |
| 96/8/7 | 14.9 | 58.30 | % 39.08 | %10 | % 50.92 | مصر للزيوت والصابون | 6 |
| 96/11/4 | 22.4 | 142.9 | %39 | %10 | % 51 | مطاحن مصر العليا | 7 |
| 96/11/18 | 14.9 | 95.0 | %39 | %10 | % 51 | مطاحن شرق الدلتا | 8 |
| 98/6/25 | 11.900 | 62.800 | % 45.01 | % 9.30 | % 45.69 | المصرية للأغذية بسكو مصر | 9 |
| 1998/7 للتحول إلى قانون 159 | 0.00 | 33.00 | %39.00 | % 0.00 | % 61 | القاهرة للزيوت والصابون | 10 |
| الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما | | | | | | | |
| 97/2/2 | 11.2 | 121.50 | %2.60 | %10 | % 87.40 | مصر للأسواق الحرة | 11 |
| 97/4/30 | 8.1 | 96.3 | %0 | %10 | %88 | التعمير والاستشارات الهندسية | 12 |
| الشركة القابضة للتشييد والتعمير | | | | | | | |
| 96/2/12 | 2.8 | 2.20 | 0 | %7 | %3.11 | المتحدة للإسكان والتعمير | 13 |
| 96/5/13 | 20.800 | 168.839 | %25.06 | %10 | %64.94 | مدينة نصر للإسكان والتعمير | 14 |
| 97/3/24 | 11.90 | 105.90 | 0 | %10 | %69.38 | القاهرة للإسكان والتعمير | 15 |
| 97/6/5 | 0.924 | 14.054 | 0 | %10 | %75.00 | الصعيد العامة للمقاولات | 16 |
| 97/9/15 | 3.402 | 29.768 | %20.00 | %10 | %70.00 | الجيزة العامة للمقاولات | 17 |
| 97/10/29 | 27.2 | 271.9 | %10 | %10 | %80 | المشروعات الصناعية والهندسية | 18 |
| 98/1/17 | 5.600 | 48.822 | %20.25 | %10 | %69.75 | المحمودية العامة للمقاولات | 19 |
| 96 سبتمبر | 4.704 | 26.11 | %44.54 | %5 | %50.46 | الشمس للإسكان والتعمير | 20 |
| 98/5/24 | 10.640 | 93.988 | %19.33 | %10 | %70.67 | النصر للأعمال المدنية | 21 |
| الشركة القابضة للغزل والنسيج | | | | | | | |
| 98/94 | 18.10 | 103.00 | %32.7 | %6.9 | %60.4 | العربية المتحدة للغزل والنسيج | 22 |

| | | | | | | | |
|---|-------|------------------|--------|--------|--------|---------------------------------|----|
| 98/95 | 5.4 | 77.00 | 0 | %5.4 | %94.6 | الاسكندرية للغزل والنسيج | 23 |
| سبتمبر-96 | 4.8 | 82.3 | - | %10 | %90 | الشركة العربية لخليج الأقطان | 24 |
| يناير-96 | 20.0 | 274.8 | - | %10 | %90 | شركة النيل لخليج الأقطان | 25 |
| 97/6/11 | 0.0 | 196.9 | %7 | %0 | %63 | النصر للملابس والمنسوجات (كابو) | 26 |
| الشركة القابضة للصناعات الكيماوية | | | | | | | |
| 98-97 | 16.00 | 675.81 | %38.25 | %8 | %53.75 | البويات والصناعات الكيماوية | 27 |
| مايو-96 | 0.00 | 20.00 | %0 | %0 | %2.80 | أبو قير للأسمدة | 28 |
| سبتمبر - 96 | 3.84 | 30.07 | %35.43 | %8.90 | %55.67 | النيل للكبريت والمسكن الخشبية | 29 |
| سبتمبر 96 | 0.375 | 50.69 8.437 | - | %5 | %70 | كفر الزيات للمبيدات | 30 |
| 97/6/22 | 5.28 | 49.50 | %15 | %10 | %75 | الورق للشرق الأوسط (سيمو) | 31 |
| الشركة القابضة للصناعات المعدنية | | | | | | | |
| 94-98 | 43.2 | 725.60 | %0 | %10 | %61 | أسمنت العامرية | 32 |
| 95/11/9 96/12/3 | 25.0 | 516.00 661.20 | %0 | %5 | %47.20 | أسمنت بورتلاند حلوان | 33 |
| 96/5/26 | 8 | 62 | %25.30 | %10 | %64.70 | المالية والصناعية المصرية | 34 |
| 97/12 | 47.5 | 0.00 | %0 | %32.50 | %0 | النصر للمسبوكات | 35 |
| الشركة القابضة للنقل البحري والبري | | | | | | | |
| 98/5/16 | 13.00 | 3.60 | %49 | %21.95 | %29.50 | العربية المتحدة للشحن والتفريغ | 36 |
| الشركة القابضة للصناعات الهندسية | | | | | | | |
| 95-97 | 10.8 | 310.0 | %0 | %5 | %95 | شركة الكابلات الكهربائية | 37 |
| 96/9-99/3 | 4.8 | 54.3 | %0 | %10 | %90 | تليمصر | 38 |

جدول رقم (3) إجمالي الشركات التي تم بيعها لمستثمر رئيسي في عهد الجنزوري

| رقم | اسم الشركة | النسبة المبيعة للقطاع الخاص | النسبة المبيعة لاتحاد عاملين | النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة | قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص | قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين | تاريخ البيع أو التعاقد |
|---|------------------------------------|---|---|---|----------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|
| الشركة القابضة للتجارة | | | | | | | |
| 1 | الوادي لتصدير الحاصلات | 68% | 27% | 5% | 86.78 | 35.214 | 98/12/18 |
| 2 | النوبارية لإنتاج البذور- نوباسيد | 100% | 0% | 0% | 103.25 | 0 | 99/4/20 |
| 3 | العربية للتجارة الخارجية | 90% | 10% | 0% | 13.7 | 1.2 | 99/8/4 |
| 4 | رمسيس للزراعة | تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية | تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية | تم بيع كامل زمام أراضي الشركة لهيئة الأوقاف المصرية | 161.153 | 0 | 1998/10 للتحول إلى قانون 159 |
| الشركة القابضة للصناعات الغذائية | | | | | | | |
| 5 | قها للأغذية المحفوظة | 90% | 10% | 0% | 144 | 10.2 | 98/8 |
| الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما | | | | | | | |
| 6 | الأهرام للمشروبات | 90% | 10% | 0% | 274 | 24.1 | 96/11/13 |
| 7 | جنا كليس للمشروبات- الكروم المصرية | 100% | 0% | 0% | 32.156 | 0 | 99/3/4 |
| الشركة القابضة للتشييد والتعمير | | | | | | | |
| 8 | النصر للمرافق والتراكيبات | 90% | 0% | 0% | 40 | 0 | 96/11/10 99/8/4 |
| الشركة القابضة للغزل والنسيج | | | | | | | |
| 9 | المنسوجات الحديثة - بوليفارا | - | - | - | 32.8 | 0 | 97/6/30 |
| الشركة القابضة للصناعات الكيماوية | | | | | | | |
| 10 | أسمنت بني سويف | 76% | 5% | 0% | 405 | 21 | 99/7/5 |
| 11 | الدلتا للطوب الرملي | 90% | 10% | 0% | 57 | 5 | 99/7/5 |

| الشركة القابضة للصناعات الهندسية | | | | | | | |
|------------------------------------|------------------------------|-----|-----|-----|---------|-------|--------------------|
| 12 | إيديال | %90 | %10 | %0 | 285.9 | 25.2 | ديسمبر - 97 |
| الشركة القابضة للصناعات الكهربائية | | | | | | | |
| 13 | النصر للمحولات الكهربائية | %90 | %0 | %10 | 114.843 | 0 | 96/2/25 |
| 14 | (كهروميكا) | %61 | %10 | %29 | 90.89 | 11.92 | 97/6/19 97/8/26 |

جدول رقم (4) إجمالي الشركات التي تم بيعها لاتحاد العاملين المساهمين في عهد الجنزوري

| التسلسل | اسم الشركة | النسبة المباعة للقطاع الخاص | النسبة المباعة لاتحاد عاملين | النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة | قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص | قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين | تاريخ البيع أو التعاقد |
|------------------------------------|----------------------------|--------------------------------------|---------------------------------------|--|--|--|---------------------------|
| الشركة القابضة للتجارة | | | | | | | |
| 1 | صان الحجر الزراعية | %0.00 | %95 | %5.00 | 0.000 | 18 | 99/3/1 |
| 2 | المصرية للري والصرف | %60.00 | %30 | %10.00 | 3.196 | 1.982 | يناير - 99 |
| الشركة القابضة للصناعات الغذائية | | | | | | | |
| 3 | مضارب دمياط بلقاس | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.005 | 48.557 | 98/1/1 |
| 4 | مضارب الشرقية | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.007 | 38.691 | 98/7/1 |
| 5 | مضارب كفر الشيخ | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.005 | 12.983 | 98/7/27 |
| 6 | مضارب رشيد | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.005 | 11.498 | 98/9/26 |
| 7 | مضارب البحيرة | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.010 | 21.780 | 98/9/26 |
| 8 | مضارب الدقهلية | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.020 | 36.713 | 98/10/3 |
| 9 | مضارب الاسكندرية | %0.1 | %90 | %9.9 | 0.010 | 26.775 | 98/10/10 |
| الشركة القابضة للنقل البحري والبري | | | | | | | |
| 10 | النيل للنقل الثقيل | - | %95 | %5 | 0.000 | 27.200 | 97/11/15 |
| 11 | النيل لنقل البضائع | - | %95 | %5 | 0.000 | 24.100 | 97/11/15 |
| 12 | النيل للنقل البري | - | %95 | %5 | 0.000 | 27.300 | 97/11/15 |
| 13 | التوريدات والأشغال البحرية | - | %51 | %49 | 0.000 | 16.400 | 98/10/19 |
| 14 | أمون للتوكيلات الملاحية | %44 | %44 | %5 | 13.200 | 12.700 | 98/11/4 |

| | | | | | | | |
|--------------------|--------|--------|---------|---------|---------|--------------------------------|----|
| 98/11/4 99/1/30 | 12.800 | 13.200 | %5 | %44 | %44 | أبو سمبل للتوكيلات الملاحية | 15 |
| 98/11/4 99/1/30 | 21.300 | 22.000 | %5 | %44 | %44 | ممفيس للتوكيلات الملاحية | 16 |
| 98/11/10 | 22.500 | 20.200 | %5 | %51 | %44 | ماري ترانس | 17 |
| 99/7/1 | 11.779 | 0.016 | %4.87 | %95 | %0.13 | أعمال النقل | 18 |
| 99/7/1 | 17.698 | 0.015 | %4.92 | %95 | %0.08 | النقل المباشر | 19 |
| 99/10/24 | 21.830 | 0.015 | %6.6875 | %61.875 | %0.1875 | السويس للشحن والتفريغ | 20 |

جدول رقم (5) أجمالي الشركات التي تم بيع أقل من 50% من أسهمها بالبورصة في عهد الجنزوري

| رقم | اسم الشركة | النسبة المباعة للقطاع الخاص | النسبة المباعة لاتحاد عاملين | النسبة المتبقية بحوزة الشركة القابضة | قيمة البيع (مليون جنيه) قطاع خاص عاملين | قيمة البيع (مليون جنيه) اتحاد عاملين | تاريخ البيع أو التعاقد |
|---|------------------------------------|--------------------------------------|---------------------------------------|--|--|--|---------------------------|
| الشركة القابضة للصناعات الدوائية | | | | | | | |
| 1 | الإسكندرية للأدوية والصناعات | %30 | %10 | %60 | 41.8 | 9.9 | 96-95 |
| 2 | ممفيس للأدوية | %30 | %10 | %60 | 37.5 | 10 | سبتمبر 96 |
| 3 | العربية للأدوية | %30 | %10 | %60 | 14.4 | 3.8 | سبتمبر 96 |
| 4 | القاهرة للأدوية | %30 | %10 | %60 | 48.9 | 13 | نوفمبر 96 |
| 5 | النيل للأدوية | %23.30 | %10.00 | %66.70 | 42.49 | 12.15 | 98-95 |
| الشركة القابضة للصناعات الغذائية | | | | | | | |
| 6 | مطاحن مصر الوسطى | %30.07 | %10.00 | %59.93 | 19 | 13.3 | 96/4/10 |
| 7 | مطاحن جنوب القاهرة | %30.00 | %10.00 | %60.00 | 23.6 | 6.2 | 96/5/26 |

| | | | | | | | |
|--|------|--------|--------|--------|--------|---------------------------------------|----|
| 96/10/28 | 31.2 | 117 | %60.00 | %10.00 | %30.00 | العامة للصوامع | 8 |
| 97/6/29 | 26.4 | 98.7 | %60.00 | %10.00 | %30.00 | مطاحن الإسكندرية | 9 |
| الشركة القابضة للتشييد والتعمير | | | | | | | |
| 96/12/14 | - | - | - | - | %7.14 | مصر الجديدة للإسكان والتعمير | 10 |
| 98/6/24 | 52.8 | 22.767 | %86.55 | %10.00 | %3.45 | المقاولات المصرية | 11 |
| الشركة القابضة للصناعات الكيماوية | | | | | | | |
| 97/3/6 | - | - | - | - | - | الشرقية للدخان | 12 |
| الشركة القابضة للصناعات المعدنية | | | | | | | |
| 97 | 0 | 221 | %92 | %0 | %8 | مصر للألومنيوم | 13 |

جدول (6) بيان بالأصول الإنتاجية التي تم التصرف فيها بالبيع في عهد الجنزوري

| قيمة البيع (بالمليون جنيه) | تاريخ البيع أو التعاقد | بيان الأصل المباع | الأصول الإنتاجية التي تم التصرف فيها بالبيع |
|----------------------------------|---------------------------|---|---|
| 350 | 96/11/14 | شيراتون القاهرة (إيجوت) | 1 |
| 6 | 97/11/6 | فندق البرج (الفنادق المصرية) | 2 |
| 270.80 | 98/8/27 | أرض ومباني فندق سان استيفانو - (الفنادق المصرية) | 3 |
| 26.04 | 98/10/8 | مصنع المشروبات المقطرة - (الكروم المصرية) | 4 |
| 19.5 | أغسطس 98 | مصنع سيكلام | 5 |
| 2.525 | 99/6/22 | مصنع البلاستيك بالقباري - شركة البلاستيك الأهلية | 6 |
| 28 | أغسطس - 99 | مصنع كور الطن - الدلتا للصلب | 7 |

جدول (7) يوضح بيان بالشركات والوحدات الإنتاجية التي تم تأجيرها

| اسم الشركة التابعة | بيان الأصل المؤجر | القيمة الدفترية للأصل | تاريخ التعاقد | مدة عقد الإيجار | قيمة الإيجار السنوي | ملاحظات |
|--|--|-----------------------|---------------|-----------------|---|---|
| المصرية العامة للسياحة والفنادق- ايجوث | الفندق العائم توت الفندق العائم آتون | - | 1999/5/3 | 5 سنوات | 1 مليون جنيه سنويا | مع الالتزام بتجديد الفندقين |
| شركة المحلات الصناعية للحريز والقطن - اسكو | مصنع الغزل الجديد - مسطرد- القليوبية | - | 1999/7/1 | 10 سنوات | 750 ألف دولار + 3% صافي الفوب لمبيعات الأقمشة الخام | تقدير تكلفة رأس المال المستثمر في الأصول بنحو 40.8 مليون جنيه |
| الشرقية للغزل والنسيج | مصنع منيا القمح للغزل | 44.73 مليون جنيه | 1999/7/1 | 5 سنوات | 9 مليون جنيه | تم تشغيل جميع عمال المصنع وعددهم 1553 عامل |
| القاهرة للصبغة والتجهيز | مصنع صبغة الخيوط | 0.117 مليون | سبتمبر 1999 | 5 سنوات | 0.336 مليون جنيه | تم تشغيل 60 عامل |
| مصر للتوزيع ودور العرض السينمائي | المجموعة الأولى: ميامي بالقاهرة- الشرق بالقاهرة- راديو بالإسكندرية- الحرية | 5.424 مليون جنيه | 1999/3/20 | 20 سنة | 2.2 مليون جنيه | سيتم استثمار 67 مليون جنيه للاستثمار والتجديد |

| | | | | | |
|---|-------------------|--------|-----------|---------------------|---|
| | | | | | بالإسكندرية- مصر ببورسعيد |
| سيتم استثمار 47.5 للإحلال والتجديد | 2.6 مليون جنيه | 20 سنة | 1999/3/20 | 4.776 مليون جنيه | المجموع الثانية: بيجال بالقاهرة- روكسي بالقاهرة- ريو الشتوي بالإسكندرية- ريو الصيفي بالإسكندرية- أوبرا بسوهاج |
| سيتم استثمار 46 للإحلال والتجديد | 2.5 مليون جنيه | 20 سنة | 1999/3/20 | 5.686 مليون جنيه | المجموعة الثالثة: ديانا بالقاهرة- نورماندي الشتوي بالقاهرة- فريال بالإسكندرية- الأهلي دمنهور- رشيد برشيد |

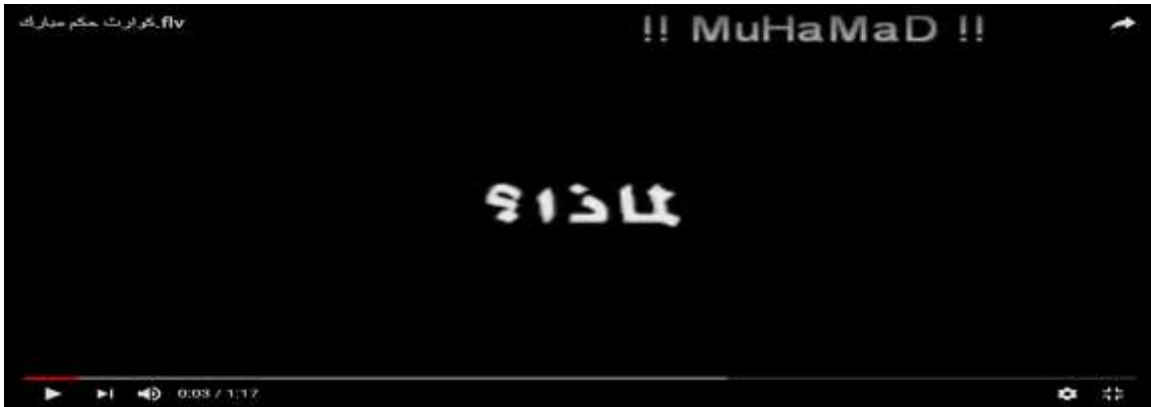
جدول (8) يوضح الشركات التي تم تصفيتها في عهد الجنزوري وتاريخ التصفية

| شركات تم تصفيتها | اسم الشركة التابعة | تاريخ صدور قرار التصفية | اسم المصفي |
|------------------------|-----------------------------|-------------------------------|------------------------------|
| 1 | السد العالي للأعمال المدنية | 96/3/18 | محاسب/ مصطفى أحمد نور |
| 2 | شركة قنالتكس للأرضيات | 97/8/26 | محاسب/ بدر الدين محمود الذكر |
| 3 | المساكن سابقة التجهيز | 97/11/5 | مهندس/ سعد سالم سعد |
| 4 | الشركة العامة للطائرات | 1997 | محاسب/ محمد رشاد الغريب |
| 5 | القاهرة للمنسوجات الحريرية | 98/7/1 | مهندس/ وجيه عبد العزيز راضي |
| 6 | التركيبات والخدمات الصناعية | 98/7/13 | مهندس/ يسري محمد يسري |
| 7 | الجرافيت والأدوات المكتبية | 98/9/15 | محاسب/ علي حسن والي |

| | | | |
|----|---|----------|---------------------------------|
| 8 | العامه للثروة المعدنيه | 98/9/28 | كيميائي / محمد سمير شلقامي |
| 9 | مربوط الزراعيه | 98/10/17 | مهندس / عبد الباري محمد |
| 10 | المصريه لصناعه الجلود - المدابغ نموذجيه | 98/11/25 | كيميائي / حسني أحمد سعد موافي |
| 11 | الطوب الرملية | 99/2/6 | محاسب / فكري محمد عبد فشارة |
| 12 | المصريه الزراعيه العامه | 99/9/11 | مهندس / حامد إبراهيم حسن |
| 13 | العامه للإنتاج والخدمات الزراعيه | 99/9/11 | مهندس / عصام الدين محمد إبراهيم |
| 14 | المصريه لإنتاج اللحوم والألبان | 99/9/23 | مهندسه / فردوس عباس أحمد |
| 15 | شمال التحرير الزراعيه | 99/9/25 | مهندس / محمد برهان الدين يوسف |
| 16 | المصريه للجاسات - جيمكو | 99/10/14 | السيد / ثروت عبد الله شاکر |

جدول (9) يوضح كامل عدد عمليات الخصخصة منذ بداية البرنامج بالسنوات الماليه وحتى عام 2009، وكذا حصيلة كل هذه العمليات

| السنة | عدد العمليات | قيمة البيع بالمليون |
|-------------------------|--------------|---------------------|
| 1994 - 1991 | 11 | 418 |
| 1995 - 1994 | 14 | 867 |
| 1996 - 1995 | 12 | 977 |
| 1997 - 1996 | 29 | 4595 |
| 1998 - 1997 | 23 | 2487 |
| 1999 - 1998 | 33 | 1824 |
| 2000 - 1999 | 40 | 4708 |
| 2001 - 2000 | 18 | 370 |
| 2002 - 2001 | 10 | 952 |
| 2003 - 2002 | 7 | 113 |
| 2004 - 2003 | 13 | 543 |
| 2005 - 2004 | 28 | 5643 |
| 2006 - 2005 | 65 | 14612 |
| 2007 - 2006 | 53 | 13607 |
| 2008 - 2007 | 22 | 3984 |
| 2009 - 2008 | 4 | 1653 |
| الإجمالي حتى يونيه 2009 | 382 | 57.353 مليار جنيه |



<https://youtu.be/NN4AAM4YpqQ>



<https://youtu.be/sEykh5Cqplw>



<https://youtu.be/DAWWcxEWRdq>



https://youtu.be/fjpNu2_3bMI

المبحث الثاني حكاية الصكوك الشعبية



<https://youtu.be/uSgp4M6hab8>



<https://youtu.be/m3zefBltBQU>

1. الملكية الشعبية لأصول الدولة في إطار برنامج للتطوير الاقتصادي الشامل،

ورقة للمناقشة أعدها أ. د. علي السلمي

تمهيد

إن عنصراً أساسياً في التحول نحو مستقبل أفضل هو إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني.

إن النظام الاقتصادي المواكب لنظام حكم ديمقراطي ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين والحفاظ على فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. في نفس الوقت يكافئ النظام الاقتصادي الديمقراطي أصحاب الأعمال والمستثمرين على جهودهم وإبداعاتهم في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن وذلك على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة وكذا الأعباء الاقتصادية.

إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها. وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الحالي وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما يثار حول عملياته من شكوك نتيجة عدم إتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم، وكذلك لا بد من الشفافية التامة والمشاركة الكاملة للمواطنين في مناقشة مشروع تمليك المواطنين فوق سن الحادية والعشرين أسهماً مجانية

في شركات قطاع الأعمال العام وهو ما طرحه الحزب الوطني الديمقراطي تحت عنوان " مشاركة المواطنين في إدارة الأصول المملوكة للدولة".

كما يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي مشكلات انتشار حالات الاحتكار وتغول قلة من رجال الأعمال يحتكرون قطاعات إنتاجية مهمة وحيوية، وعدم قدرة أجهزة الحكومة على كبح جماحهم وإلزامهم بقرارات ضبط الأسعار أو تنظيم تداول السلع التي يسيطرون عليها وما يؤدي إليه كل ذلك من مخاطر تهدد حرية المنافسة وحقوق المستهلكين.

ولا شك أن النظام الاقتصادي الديمقراطي المستهدف لن يسمح بإطلاق قوى السوق لتسيير الاقتصاد الوطني وتسليم مقدراته للقطاع الخاص الوطني أو الأجنبي من دون مراعاة للأبعاد الاجتماعية ومسئولية الدولة عن رعاية المواطنين وضمان حد معقول لهم من الرفاهة الاجتماعية والأمان الاقتصادي باعتبارهم أصحاب المصلحة الحقيقيين في كل ما يجري في الوطن.

إن إطلاق قواعد ومعايير الاقتصاد الحر وتوجهات النظام الرأسمالي من دون ضوابط العدالة الاجتماعية يهدد بأخطار وخيمة عانت منها دولاً كثيرة حتى تبينت ضرورة وجود دور واضح ومسئول للدولة في ضبط وتنظيم النظام الاقتصادي من دون إهدار الأصول الموضوعية في اقتصاد السوق. لقد ظهرت في دول مثل بريطانيا وألمانيا وغيرها من الدول الرأسمالية دعوات لما يسمى " الطريق الثالث " الذي ينتهج سبيلاً وسطاً بين الرأسمالية المتوحشة التي تسلم القطاع الخاص مقاليد الاقتصاد وتتخلى فيها الدولة عن مسئولياتها الاجتماعية، وبين نظم الاقتصاد الشمولي القائمة على مفاهيم اشتراكية أو شيوعية تركز السيطرة البيروقراطية على الأوضاع والأنشطة الاقتصادية وتحرم الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وتخضع الاقتصاد الوطني للقرارات الإدارية الغير مدركة لطبيعة القوى الاقتصادية المحلية والخارجية ذات التأثير.

وقد عانينا نحن في مصر أيضاً من هذين النمطين في إدارة الاقتصاد الوطني، فقد كانت سياسة التأميم والتخطيط المركزي وإلغاء آليات السوق سائدة في الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي بكل ما ترتب عليها من انغلاق وتدهور في الكفاءة الاقتصادية وتضخم في البيروقراطية بالقطاع العام، كما عشنا فترة الانفتاح الاقتصادي والهرولة إلى الدخول في نطاق اقتصاد السوق وتخلي الدولة عن قطاعات مهمة في الاقتصاد الوطني للقطاع الخاص بدعوى إعمال آليات السوق من دون إيجاد المعايير والضوابط لتحديد مسؤولية القطاع الخاص الاجتماعية وتفعيلها لحماية المستهلكين وضمان حرية المنافسة وقطع السبل أمام الاحتكار والمحتكرين.

كذلك فإن هدفاً رئيسياً للنظام الاقتصادي الديمقراطي ينبغي أن يكون القضاء على الفقر وانتشال ما يقرب من نصف عدد المصريين الذين يعيشون تحت خط الفقر بما يعادل دولار أمريكي واحد في اليوم [ويقصد بذلك ما يمكن أن يشتريه الدولار من سلع وخدمات، فلنا أن نتصور إنساناً يعيش بأقل من 6 جنيهاً في اليوم لمأكله ومشربه وسكنه وكافة احتياجاته الحياتية!!].

إن الانطلاقة الاقتصادية المأمولة لا بد وأن تبدأ ببناء استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية الشاملة تتبنى مفاهيم عصرية وعادلة لإعادة هيكلة مؤسسات الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج من السلع والخدمات ويخلق فرص العمل الحقيقية، وتعالج مشكلة تضخم الدين المحلي العام والدين لخارجي، بما يؤدي في النهاية إلى معدلات نمو حقيقية في الناتج القومي الإجمالي يلمس المواطن آثارها ويتمتع بنتائجها في شكل مستويات أفضل للمعيشة.

ملاحظات على مشروع مليك المواطنين حصّة مجانية في شركات قطاع الأعمال العام

في تطور مفاجئ لم يسبقه سوى تمهيد غير واضح انعقد المجلس الأعلى للسياسات بالحزب الوطني الديمقراطي بعد أسبوع واحد من انتهاء أعمال مؤتمر

الحزب السنوي الخامس، ثم أعقب الاجتماع مؤتمر إعلامي أعلن فيه أمين السياسات بالحزب عن قنبلة ما يسمى "إشراك المواطنين في عوائد إدارة أصول الدولة" ثم ما لبث الإعلام الحكومي أن اتخذ له عنواناً أشد جاذبية وهو "البرنامج المصري للملكية الشعبية". وبموجب هذا البرنامج يتم توزيع ملكية ما تبقى من شركات قطاع الأعمال العام في شكل صكوك مجانية على كل من تعدى عمره الحادية والعشرين عاماً من المصريين سواء المقيمين في داخل البلاد أو خارجها ومن دون النظر إلى اختلافهم في الدخل والثروة أو الموقع الوظيفي وغير ذلك من الفروق بين البشر.

ولماذا السرية والمفاجأة؟

والمثير للعجب هو تلك السرية التي أحيط بها هذا المشروع رغم أن وزير الاستثمار صرح بأنهم يدرسونه منذ ثلاثة أعوام. فقد جاء خطاب الرئيس في افتتاح أعمال المؤتمر الأخير للحزب خالياً من أي إشارة إلى هذا المشروع. كذلك لم يذكر رئيس الوزراء في كلمته أمام المؤتمر شيئاً عن هذه النقلة الكبرى في توجهات برنامج الخصخصة الذي دأبت حكومته على تسميته "برنامج إدارة أصول الدولة". وبمراجعة برنامج الحكومة الذي قدمته لمجلس الشعب وبيان رئيس الوزراء الذي ألقاه أمام المجلس في 30 ديسمبر 2007، والبرنامج الانتخابي للرئيس المعلن في 2005 لا نجد أي إشارة إلى مشروع تمليك المواطنين شركات قطاع الأعمال العام، بل إن الحديث الرسمي للحكومة والحزب كان دائماً يركز على نجاح برنامج إدارة أصول الدولة وما حققه من إنجازات. وتأكيداً لهذا الاتجاه أعلنت الحكومة عن تنشيط برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة بطرح 45 شركة قطاع أعمال عام و4 شركة مشتركة للبيع، وطرح مجموعة إضافية من الشركات العاملة في قطاع البترول للبيع، وكذلك طرح شرائح من أسهم الشركة المصرية للاتصالات والشركات المماثلة للبيع في البورصة

المصرية والبورصات العالمية وكان قد تم فعلاً طرح 20% من أسهم المصرية للاتصالات.

وفجأة يتحول اتجاه برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة 360 درجة ويعلن أمين السياسات بالحزب الوطني ومعه وزير الاستثمار عن تملك الشركات المتبقية من برنامج الخصخصة بالمجان لفئة محددة من المواطنين ولمرة واحدة، كما يعلن وزير الاستثمار وقف برنامج الخصخصة والامتناع عن بيع شركات قطاع الأعمال العام بالطريقة السابقة التي تم بموجبها بيع حوالي 163 شركة منذ بداية البرنامج وحتى توقفه بإعلان برنامج الملكية الشعبية الجديد، ويتم الإعلان والرئيس في زيارة للسودان ورئيس الوزراء في زيارة لروسيا وقبل أن يعرض الأمر على مجلس الوزراء الذي نعتقد أن أعضائه قد فوجئ أكثرهم - إن لم يكونوا جميعاً - مثلنا بهذا الإعلان.

أسئلة تبحث عن إجابات

ورغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى "إدارة أصول الدولة"، حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مسانبتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية.

وتتراكم الأسئلة، هل يهدف الحزب الحاكم من وراء هذا المشروع إلى تخليص حكومته من مسئولية إدارة تلك الأصول؟ أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عرض عليه؟ وثمة سؤال آخر، هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والانتقادات، وما يدعم هذا التوجس أن أمين السياسات قد رفض اقتراحاً عرض عليه في المؤتمر الإعلامي بمنع بيع الأسهم لفترة زمنية وأصر على إمكان بيعها منذ اليوم الأول لتسليمها للمواطنين!

وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحزب وحكومته، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع مصريين ولهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

خطر الطعن بعدم الدستورية

وما يزيد الأمر تعقيداً شبهة عدم الدستورية إذ يرى البعض أن مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة يخالف المادة 8 من الدستور التي تنص على أن الدولة تحمي تكافؤ الفرص بين المواطنين، والمادة 30 من الدستور التي تنص على أن " الملكية

العامة هي ملكية الشعب وتتمثل في ملكية الدولة والأشخاص الاعتبارية العامة"،
والمادة 33 التي تؤكد حرمة الملكية العامة وواجب كل مواطن في حمايتها، والمادة
40 التي تؤكد أن المصريين جميعاً سواء أمام القانون وأنهم متساوون في الحقوق
والواجبات ولا يجوز التمييز بينهم بسبب الجنس أو الدين أو العقيدة. ومن ثم فإن
تخصيص فئة من المواطنين دون غيرهم لتملك شركات عامة هو غير دستوري إذ
يحرم باقي المواطنين من حقهم الدستوري كملاك لتلك الأصول!

كيف تدار الشركات في ظل الملكية الشعبية؟

ولعل أخطر التساؤلات تدور حول مصير الشركات التي ستدرج في برنامج الملكية
الشعبية من حيث طريقة الإدارة وقد انسحبت الحكومة وأجهزتها من تحمل
مسئولياتها في توجيه ورقابة ودعم تلك الشركات. وقد تضاربت التصريحات التي
أدلى بها وزير الاستثمار في هذا الشأن، فقد فهم من بعض تصريحاته أن الشركات
القابضة العشر القائمة الآن سوف تبقى، بينما هو يؤكد أن القانون 203 لسنة 1991
الذي أنشأ تلك الشركات سوف يلغى، فكيف يستقيم الأمر؟ وفي حالة استمرار
الشركات القابضة في الإشراف على الشركات التي سيتم تمليكها للمواطنين فكيف
ستكون علاقاتها بالجهاز القومي الجديد الذي أعلن أنه سينشأ بقرار جمهوري لإدارة
أصول الدولة؟

ومن المحتمل أن تتعرض الشركات المباعة بالكامل لحالة فراغ إداري وفجوة
مؤسسية إذ لا يستطيع المالكون الجدد من أفراد الشعب القيام بدور فاعل في الرقابة
والتوجيه الذي يتيح لهم حق الملكية، وتصبح تلك الشركات غنيمة سهلة للقائمين
على إدارتها من دون وجود آلية واضحة للمحاسبة والتقييم. ويكاد البعض يشبهون
توزيع ملكية الشركات بهذه الصورة على 4 مليون مواطن بما حدث نتيجة قانون
الإصلاح الزراعي الذي أدى إلى تفتيت الملكية الزراعية ومنع عملية التنمية الزراعية
المتكاملة حتى اليوم. ويؤكد هذه المخاوف ما أعلن أن الصك الذي سيوزع على

المواطنين لن يحدد اسم شركة بذاتها ولكنه يعطي المواطن حصة في ملكية الشركات الـ 153 التي قيل إنها ستكون داخلة ضمن برنامج الملكية الشعبية، بمعنى أن هؤلاء المواطنين سيتمتع عليهم عملياً بحضور الجمعيات العامة للمساهمين بتلك الشركات، فكيف يا ترى ستتشكل تلك الجمعيات؟ وفي نفس السياق تثار مشكلة مماثلة بشأن كيفية اكتمال الجمعيات العامة للمساهمين في شركات برنامج الملكية الشعبية التي تقرر الدولة الاحتفاظ بنسب في ملكيتها تصل في البعض منها إلى 67% ولا تقل في البعض الآخر عن 30%؟

ولعل أخطر الأسئلة تتعلق بمستقبل الشركات وكيفية حصولها على التمويل اللازم لتطوير عملياتها وتحديث طاقاتها الإنتاجية بعد انقطاع صلتها بالدولة؟ هل سيكون من السهل عليها الاقتراض من البنوك في غياب ضمان الشركات القابضة لها؟ وإذا حاولت إدارة الشركات الالتجاء لزيادة رأس المال فهل تقتصر المساهمة في تلك الزيادة على أصحاب الحصص المجانية ومن أين يأتون بالمال اللازم؟ أم يفتح الباب لكل من يريد المساهمة في الزيادة، وهنا يثار تساؤل كيف تتساوى حقوق الملكية بين مساهمين حصلوا على حصص بالأسهم مجاناً وآخرين دفعوا ثمناً لما يملكونه من أسهم؟

ويتساءل المصريون - وأنا منهم ومعهم - عن قيمة ما سيحصل عليه كل منا في هذه الصفقة الوحيدة؟ لقد تراوحت الأرقام والتقديرات فمن قائل بأن حصة كل مواطن من الـ 41 مليون ستبلغ 2000 جنيه، ويصرح وزير الاستثمار أن القيمة لن تتحدد إلا بعد الانتهاء من إعداد قواعد التوزيع وتقييم الشركات المباعة. ولكن بطريقة مبسطة نقول إذا كانت قيمة حقوق الملكية في تلك الشركات قد بلغت 2032 مليون جنيه حسب بيانات مركز معلومات قطاع الأعمال العام عن سنة 2006/2007 فإن نصيب كل مواطن سيحصل على صك ضمن هذا المشروع لن يتجاوز في أحسن الأحوال 50 جنيهاً! فإذا احتفظ المواطن بالصك وشارك في الحصول على نصيبه من الأرباح

الصافية القابلة للتوزيع وقد بلغت في العام الماضي ما يقرب من 4 مليار جنيه - وبافتراض استمرار هذا المستوى من الربحية - فسيكون نصيبه حوالي 100 جنيه. وإذا أخذنا في الاعتبار أن تلك الشركات مدينة للبنوك بمبلغ يصل إلى حوالي 10 مليار جنيه وأن الشركات التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج والشركة القابضة للتجارة حقوق الملكية فيها سالبة، فإن الصفقة تبدو خاسرة أو في أحسن الأحوال هزيلة.

وإذا كان الهدف من صفقة الملكية الشعبية هو تحسين أحوال المواطنين وإشراكهم بنصيب عادل في عوائد شركات قطاع الأعمال العام فلماذا تقتصر الملكية الشعبية على تلك الشركات الـ 153 من دون الشركات المشتركة وشركات الإنتاج الحربي وشركات هيئة قناة السويس وكل الهيئات الاقتصادية والمرافق العامة وغيرها من أصول الدولة؟ ولماذا تحتفظ الدولة بنسب في بعض الشركات تصل إلى 67% وقد كان يكفيها استخدام فكرة السهم الذهبي الذي طبقتة حكومة تاتشركي تظل قادرة على توجيه الشركات والرقابة على تصرفاتها كونها تحتفظ بحق الاعتراض على القرارات التي تراها غير متوافقة مع الصالح العام؟

خطر استحواد غير المصريين على أصول الدولة!

وإذا كان الغرض كما قيل هو المحافظة على قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين به بتمليك الشركات للشعب، فكيف يسمح بتداول صكوك الملكية فور تسليمها للمواطنين ومن ثم يكون احتمال وقوع تلك الشركات في أيدي ملاك آخرين سواء من المصريين أو غيرهم قد يعتمدون إلى تصفيتها أو الإضرار بحقوق العاملين بها أو تغيير نشاطها أو بيع أصولها كما حدث في كثير من الشركات التي تمت خصصتها بالأسلوب التقليدي بالبيع إلى مستثمر رئيسي؟

وإذا كان الغرض من الملكية الشعبية أن يشارك المصريون في عوائد برنامج إدارة الأصول، فلماذا لا يوزع على المواطنين نصيبهم في حصيلة برنامج الخصخصة والتي

بلغت ما يقرب من 50 مليار جنيه حسب تقدير الجهاز المركزي للمحاسبات؟ ولو فعلت الحكومة ذلك وقررت صرف منحة للمواطنين بمناسبة عيد الأضحى المبارك مثلاً لحصل كل مواطن على ما يقرب من 1220 جنيه وهو ما سيجعلهم يلهجون بالشكر والثناء للحزب الوطني وحكومته!

ويقولون في الحزب الوطني الديمقراطي أن المعارضة تريد العودة بالبلاد إلى الوراثة 30 أو 40 سنة، ونقول لأصحاب الفكر الجديد أنتم الذين تتقدمون بنا إلى الوراثة بمشروع الملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام فقد جربت دول كثيرة هذا الأسلوب منذ أكثر من عشرين عاماً وكانت مشكلاته أكبر من الفوائد التي تمنها الذين خططوا لمثل هذا المشروع وطبقوه في روسيا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها من دول أوروبا الشرقية في الأساس.

البديل:

تشديد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة

نرى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأثاثات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، ويتضمن البرنامج المقترح العناصر التالية:

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.
2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.
3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.
4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.
5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.
6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.

7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهن.
8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.
9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.
10. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تضاف إلى تأشيرات الموازنة العامة للدولة.

إعادة هيكلة برنامج الخصخصة⁴

نرى أن برنامج الخصخصة والذي بدأ في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد بلغ مجموع عمليات الخصخصة التي تمت منذ بداية البرنامج وحتى شهر مارس 2006 نحو 289 عملية بقيمة إجمالية 37.76 مليار جنيه، بمتوسط حوالي 19 عملية في السنة، وبقيمة نحو 2.5 مليار جنيه سنوياً. ولا يزال هناك في محفظة الشركات المتبقية في برنامج الخصخصة 164 شركة مملوكة بالكامل للدولة يعمل بها 377051 عامل، فضلاً عن أنصبة مملوكة للدولة في 648 شركة مشتركة. وقد شاب برنامج الخصخصة - منذ بدايته وحتى الآن - الكثير من السلبيات التي يجب العمل على تلافيها حتى لا يؤدي التطبيق الخاطئ لمفهوم الخصخصة إلى تبديد وإهدار الموارد القومية. وتتركز سلبيات برنامج الخصخصة فيما يلي:

⁴ المعلومات مستمدة من موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت

1. يطلق على برنامج الخصخصة الآن اسم " برنامج إدارة الأصول " والواقع يؤكد أنه برنامج بيع الأصول، وفي الحقيقة أن البيع ليس الوسيلة الوحيدة للخصخصة فهناك منح عقود الإدارة أو الاستغلال لفترة محددة يعاد النظر في الأمر في نهايتها. كما تختلف طرق البيع، فقد يتم البيع لمستثمر رئيسي، وقد تباع الوحدة بالمزاد، وقد تطرح في شكل أسهم. وقد يكون البيع متاحاً للجميع بدون تمييز، وقد تحدد نسبة للأجانب. وقد تطرح الشركات للإيجار أو تدمج بعض الشركات أو تعاد هيكلتها إدارياً أو مالياً لتحسين أداءها، كما تتضمن إدارة الأصول تعديل مجال نشاطها. ولكن ما يحدث في البرنامج الآن هو مجرد البيع. لذا ينبغي إعادة صياغة وتوضيح أهداف البرنامج بعدم قصرها على عمليات البيع والتخلص من الشركات المملوكة للدولة، بل يجب دراسة بدائل أخرى لفصل الملكية عن الإدارة في تلك الشركات.

2. عدم وجود معايير واضحة تحكم اختيار وتحديد شركات قطاع الأعمال التي تطرح للبيع. فقد سبق للحكومة أن أعلنت في بدايات البرنامج عدم خصخصة ما أسمته آنذاك بالشركات الاستراتيجية، وكذا التركيز على بيع الشركات الخاسرة. ولكن تحول البرنامج وأصبحت عمليات البيع تطال أفضل وأنجح الشركات في قطاع الأعمال العام. وتعترف وزارة الاستثمار على موقعها في شبكة الإنترنت بأن كل شيء قابل للبيع حيث ورد ما يلي بالنص " تمت إعادة تصنيف 64 شركة كانت تصنف في السابق على أنها شركات استراتيجية وكان من المقرر لها أن تظل مملوكة للحكومة حتى بعد عام 2007. هذه الشركات يمكن بيعها على الرغم من أهميتها وضرورة وضع خطط محددة قبل طرحها للبيع. وهذه الفئة تشمل الشركات العاملة في مجال صناعة التبغ والأسمدة والخدمات البحرية بجانب بعض الشركات المشتركة مثل البتر وكيموايات والأسمدة. وقد تكون انطباع سلبي مؤداه أن هذه الشركات لا يمكن المساس بها أي أنها خارج برامج

الإصلاح والبيع كما جاء في نفس الموقع ما يلي " يتميز برنامج بيع الأصول بأنه موجه حسب الطلب. فالبيع ليس قاصراً على مجموعة محددة سلفاً من الشركات والأصول. ففي حالة تلقي عروض جادة فإن أي شركة يمكن بيعها".

3. ومن سلبيات البرنامج الحالي مسألة التوقيت، حيث لا يبدو أن هناك معايير دقيقة تحدد توقيت عمليات طرح الشركات المطلوب خصصتها، وقد تكرر طرح شركات كثيرة في وقت واحد ودون مهلة كافية مما لم يتح الفرصة لكثيرين للاستعداد بالترتيبات المالية المناسبة، الأمر الذي أدى إلى فشل بيع عديد من تلك الشركات أو بيعها بقيم أقل من القيمة الحقيقية.

4. وحتى بالنسبة للشركات الخاسرة، فإن سياسة الحكومة الآن هي التخلص من هذه الشركات بأي سعر ويتأكد ذلك مما جاء في موقع وزارة الاستثمار على شبكة الإنترنت المشار إليه على الرغم من التحدي الكبير الذي يصاحب عمليات بيع الشركات الخاسرة، إلا أن العديد من الصفقات التي تمت خلال الشهور التسعة الماضية قد تضمنت شركات خاسرة. وتعتزم وزارة الاستثمار التزام المرونة عند تحديد قيمة الشركات الخاسرة قبل طرحها للبيع من خلال تقييم المزايا المتاحة لكل شركة. فالرؤية الجديدة للحكومة تضع في الاعتبار التكاليف الناتجة عن رفض أحد عروض البيع مما يؤدي إلى الاحتفاظ بأحد الأصول الخاسرة التي تحتاج إلى أموال طائلة للبقاء في مواجهة التنافس.

5. عدم وجود معايير متفق عليها وشفافة لتقييم الشركات المطروحة للبيع، كما لا يوجد معيار أو سياسة واحدة في اختيار الجهات القائمة بالتقييم. ومؤدى ذلك أن كثيراً من الشركات يثار أنها بيعت بأقل من قيمتها الحقيقية. وفي أغلب الأحيان تهدر تقارير الجهاز المركزي للمحاسبات التي تحتوي على تقييم للشركات أعلى من التقييم الذي تعده المكاتب الخاصة.

6. كذلك فقد جرى في بعض الحالات تكليف نفس الجهة للقيام بعملية تقييم الشركات المطروحة للبيع والترويج للبحث عن مشتر رئيسي، وهذا يتيح فرصاً لتضارب المصالح حيث قد تعتمد الجهة القائمة بالتقييم إلى تسريب معلومات عن القيمة المقدرة للشركة إلى بعض المشترين ومن ثم يتقدمون بعروضهم وهم على معرفة مسبقة بالسعر الذي تريده الحكومة مما يتيح لهم فرصة فير متكافئة مع غيرهم من راغبي الشراء الذين لا تتوفر لهم نفس الصلات بجهة التقييم والترويج.

7. كما افتقد البرنامج إلى معايير واضحة لتحديد الأسلوب الأفضل للبيع سواء إلى مستثمر رئيسي أو طرح الأسهم في البورصة أو غير ذلك من الأساليب التي يبدو أن الاختيار في كل مرة يتم وفق ترتيبات تتفق ومصالح من يراد البيع لهم.

8. عدم وجود سياسة واضحة للتصرف في حصيلة الخصخصة بعد تسديد مديونيات الشركات المباعة إلى البنوك وتكلفة المعاش المبكر للعاملين الذين يتقرر الاستغناء عنهم.

9. تسرب الثروة الوطنية إلى الأجانب وغير المصريين عموماً بينما كان من الممكن إعمال قاعدة لتفضيل المصريين حتى ولو كانت العروض المقدمة منهم تقل عن العروض الأجنبية.

10. إن التطبيق غير المخطط لبرنامج الخصخصة قد يكون أدى في الواقع إلى حجب استثمارات كان من الأفضل أن تتجه إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة تضيف إلى قاعدة الإنتاج الوطني بدلاً من توجيهها إلى شراء طاقات إنتاجية قائمة فعلاً.

من ناحية أخرى، فقد تضمنت التيسيرات التي أعلنتها الحكومة في 2004 إلى طرح شركات قطاع الأعمال العام بما يشبه "الأوكازيون" حيث تضمن تلك القواعد بيع المصانع دون الأراضي، وإعفاء المشتري من تحمل ديون الشركات المباعة، وتقييم

الأراضي بسعر المثل بغض النظر عن ارتفاع قيمتها الفعلية، واختيار الآلات التي يريد شراءها وترك ما عداها.

أهمية الشفافية في عمليات الخصخصة

ونرى أن قضية الخصخصة لا يمكن أن تناقش بشكل جزئي متفرق بمناسبة بيع كل وحدة على حده، وإنما ينبغي أن تناقش المسألة في إطار برنامج شامل ومحدد لسياسة الحكومة عن الخصخصة لفترة قادمة محددة تناقش فيها كل الاعتبارات السابقة ويكون محلاً للمناقشة من مختلف الجهات ذات العلاقة ويصير استطلاع آراء المواطنين بشأنه ثم يصدر به قانون من مجلس الشعب ولا يتم تغيير القواعد والمعايير إلا بقانون آخر من المجلس.

إننا نؤكد أهمية الالتزام بالمعايير التالية في إدارة برنامج الخصخصة في المرحلة القادمة:

1. ينبغي ألا تظهر عمليات الخصخصة كما لو كانت منفصلة ومشتتة وإنما لابد وأن يجمعها برنامج متكامل يتضمن تحديد الوحدات المطلوب خصخصتها، ومبررات ذلك، والمواعيد المحددة لذلك، والمعايير المتخذة أساساً للتقييم، وأساليب البيع ومبررات ذلك، وشروط الأهلية للتقدم للشراء، وما إذا كان الطرح متاحاً للجميع أم للمواطنين فقط، وغير ذلك من الاعتبارات.
2. ضرورة عرض برنامج الخصخصة على مجلسي الشعب والشورى بعد عرضه للنقاش العام وإتاحة الفرصة لكل أصحاب المصلحة في المجتمع من المشاركة بالرأي بشأنه. ويصدر بالموافقة عليه قانون من مجلس الشعب يتضمن معايير وطرق التقييم وقواعد وشروط اختيار الجهات التي تتولى التقييم مع اشتراط ضرورة موافقة الجهاز المركزي للمحاسبات على نتائج التقييم قبل اتخاذها أساساً للتصرف.
3. التركيز على بيع الشركات الخاسرة أولاً وتجنب عمليات إعادة الهيكلة وتطهير الديون التي عليها قبل البيع حيث توضح تجارب كثيرة في مصر وغيرها من

الدول التي خاضت تجربة الخصخصة أن هذه المحاولات لا تؤدي إلى تحسين صافي السعر المتحصل عليه من بيع تلك الشركات.

4. التركيز على بيع حصص الدولة في الشركات المشتركة مع البدء بالحصص الصغيرة، ويفضل أن يكون البيع عن طريق البورصة بشرط مراقبة أوضاع البورصة واختيار التوقيت المناسب لطرح هذه الأسهم للبيع. وبالنسبة للشركات التي تزيد حصة الدولة فيها عن 50% فيفضل أن يتم البيع إلى مستثمر رئيسي وعن طريق منافسة دولية مفتوحة بحيث يمكن الحصول على أفضل العروض. ويجب التشديد على أنه بالنسبة للأسهم المقيدة في البورصة فلا يجب أبداً أن يقل ثمن البيع عن سعر البورصة وعدم تكرار ما حدث في بيع أسهم بنك الإسكندرية في البنك المصري الأمريكي حيث بيعت بسعر يقل عن سعر البورصة يوم إتمام الصفقة. وفي الغالب يجب تحميل المشتري بعلاوة فوق سعر البورصة حيث يحصل على حق الأغلبية بشرائه أكثر من 50% من أسهم شركة ما، ومن ثم تكون له السيطرة على الإدارة.

5. عدم عرض شركات المرافق العامة للخصخصة لما يؤدي إليه ذلك من تحميل المستهلكين لخدماتها أعباء إضافية نظراً لاتجاه المستثمر الخاص إلى رفع أسعار هذه الخدمات. وتطبيقاً لهذا المبدأ ينبغي إعلان القائمة السلبية للمشروعات العامة التي لا يجوز خصخصتها لأهميتها الاستراتيجية وضرورة بقاءها في نطاق الملكية العامة. وإلى حين أن يتم إعداد الإطار التشريعي وآليات الرقابة لضبط أداء شركات المرافق الخاصة حين خصخصتها، يمكن للحكومة تحسين الإدارة ورفع مستوى الخدمات بطرح عقود لإدارة للشركات المتخصصة مع الاحتفاظ بالملكية العامة.

6. يجب الحرص حين بيع شركات عامة ألا يؤدي ذلك إلى قيام احتكار من جانب المشتري، بمعنى ضرورة التأكد من أن المتقدمين بعروض الشراء لا يسيطرون

على السوق. كما يجب تفعيل قانون حماية المنافسة ومنع الاحتكار بتطبيق معايير على الشركات التي يتم خصصتها.

7. حصر بيع الشركات ذات الأهمية الاستراتيجية مثل البنوك وشركات التأمين والشركات الزراعية والخدمات العامة وشركات الطاقة والشركات الصناعية في المجالات الاستراتيجية على المصريين دون غيرهم مع اشتراط ألا يعيدوا بيعها إلى غير المصريين. وعلى سبيل التحديد ينبغي في جميع الأحوال منع وقوع القطاع المصرفي المصري تحت السيطرة الأجنبية. وبشكل عام يمكن النص على إعطاء الأولوية في نقل ملكية وحدات قطاع الأعمال - أو الأصول العامة بشكل عام - إلى المصريين.

8. التأكيد على ضمان الشفافية التامة فيما يتعلق بعمليات تقييم الأصول المطروحة للبيع والإعلان عن كل ما يتعلق بإجراءات الخصخصة على المواطنين بشكل واضح وصريح ومفصل.

9. الحرص على توافر المشروعية لبرنامج الخصخصة بأن يتوافر نوع من التوافق العام بقبول مبدأ وعمليات الخصخصة باعتبارها عادلة ومنصفه وأنها تتم تحقيقاً للمصلحة العامة وأنه لم يشبها محاباة أو تمييز بحيث يتمتع الجميع إزاءها بالمساواة في الفرص. وبوجه خاص ينبغي أن يتم التوافق العام على أن البيع قد تم بقيمه عادلة وأن الثمن المعروض مناسب ومقبول وأن الإجراءات المتبعة قد أتاحت فرصاً متكافئة لجميع المعنيين بالأمر.

10. التأكيد على ضرورة استخدام حصيلة الخصخصة في تمويل مشروعات جديدة تضيف إلى الطاقات الإنتاجية وتسهم في تطوير البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية. كما يمكن استخدام جزء من حصيلة الخصخصة لسداد دوين قائمة ومن ثم المساهمة في تخفيف أعباء الديون وتكاليف خدمتها. وفي جميع الأحوال،

ينبغي التأكيد على عدم جواز استخدام الحصيلة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة.

تطوير دور شركات قطاع الأعمال العام

ترتكز إعادة هيكلة الخخصة مع قضية قطاع الأعمال العام على أساس المبادئ التالية:

1. يمثل قطاع الأعمال العام شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون كبير من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.
2. رغم التوجه نحو أعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في مناطق البلاد المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.
3. أن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب عقائدية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.
4. أن شركات قطاع الأعمال العام وإن كانت مملوكة للدولة، إلا أنها يجب تعامل معاملة القطاع الخاص وأن تخضع لمعايير ومفاهيم الإدارة السليمة التي تعمل

شركات الخاص المتطورة وفقاً لها، وينبغي أن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج.

5. أن الإشراف على قطاع الأعمال العام من جانب الشركات القابضة ينبغي أن ينحصر في حدود دور المالك وليس المدير. بمعنى أن جهة الإشراف العامة تمثل في الجمعية العامة بصفتها صاحبة حقوق الملكية، كلها أو جزء منها في حالة وجود مساهمين أفراد أو من شركات القطاع الخاص، من دون أن تتدخل في الإدارة التي يجب أن تنحصر في مجالس الإدارة والقيادات التنفيذية للشركات.
6. أن شركات قطاع الأعمال العام ملتزمة بتنفيذ كل قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد.

التنظيم المقترح لشركات قطاع الأعمال العام

في ضوء التطور الذي شهده الاقتصاد الوطني، والتغييرات التي لحقت بهيكله وآلياته في الاتجاه نحو أعمال اقتصاد السوق وآلياته، نرى إعادة هيكلة قطاع الأعمال العام على النحو التالي:

1. حصر شركات قطاع الأعمال العام والمساهمات في شركات مشتركة وتقييم مدى جدوى استمرارها في نطاق الملكية العامة [سواء بالكامل أو بنسبة من الملكية]، وذلك في ضوء معيار أساسي وهو الأهمية الاستراتيجية للنشاط الذي تقوم به كل شركة بالنسبة لخطة الدولة في التنمية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك بالتنسيق مع عملية مراجعة وإعادة صياغة برنامج الخصخصة.
2. دمج الشركات القابضة القائمة حالياً في شركة واحدة بمسمى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية"، ويتبعها جميع الشركات التي يتقرر إبقاؤها في نطاق الملكية العامة، وكذا المساهمات العامة في شركات مشتركة.

3. تتولى " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في أسهم الشركات التابعة والحصص المملوكة في الشركات المشتركة، وتضع خطة للتعامل في هذه الأسهم وفق اعتبارات اقتصادية واستثمارية تتوافق مع توجهات خطتها الاستثمارية العامة.
4. إلغاء القوالب التنظيمية الجامدة واللوائح الموحدة والقواعد العامة التي تفرض على جميع شركات قطاع الأعمال العام بغض النظر عن اختلاف أنشطتها وتنوع مجالات عملها وتباين ظروف وأوضاع كل منها.
5. تحرير شركات قطاع الأعمال العام بحيث يكون لكل شركة حرية تامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة كافة الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.
6. إلغاء القانون رقم 203 لسنة 1993 المنظم لشركات قطاع الأعمال العام وتنظيم تلك الشركات وفق قانون الشركات [سواء قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم 159 لسنة 1981 أو قانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم 8 لسنة 1997] وبالتالي تعتبر شركات قطاع خاص تخضع لذات القواعد والمعايير وتعامل ذات المعاملة التي تتعامل بها الدولة مع شركات القطاع الخاص من دون أي تمييز. كما تتعرض للدمج والتصفية وتخفيض رأس المال أو زيادته وفق قرارات الجمعية العمومية المشكلة حسب القانون. وفضلاً عن كونها شركات قطاع خاص لها مراجع حسابات قانوني خاص، فكون الدولة تملك حصة في رأس مالها تزيد عن 25% يخضعها أيضاً لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات.
7. وقف كل أشكال الدعم غير المبرر والمساندة غير المحدودة والمعاملة الاستثنائية التي كانت تحصل عليها شركات قطاع الأعمال العام من الدولة

باعتبارها المالك المسئول عنها، بمعنى أن الهدف هو إقامة نوع من التوازن بينها وبين شركات القطاع الخاص حتى يمكن أن تنشأ حالة صحية من التنافسية الموضوعية لصالح الاقتصاد الوطني.

8. تشرف " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" على إعادة هيكلة

شركاتها وحفزها على تحسين مستوى الإدارة وخاصة الاهتمام بالقضايا التالية:

8.1. إعادة التنظيم وصياغة الهياكل التنظيمية ونظم العمل وفق الاعتبارات

الإدارية المتقدمة، وتنشيط الوظائف الاستراتيجية في إدارة تلك الشركات

بالتركيز على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي وتخطيط التسويق وتنمية

الموارد البشرية وتطوير العلاقات مع العملاء، والسعي إلى اكتشاف

وتنمية وتوظيف قدراتها التنافسية.

8.2. تصويب هياكلها التمويلية وتوفير مصادر متجددة للتمويل وفق المعايير

المالية السليمة.

8.3. حل مشكلات المخزون السلعي المتراكم ووضع أسس سليمة لإدارة

المخزون بالتنسيق بين سياسات وبرامج الإنتاج والتسويق.

8.4. تطوير وتحديث التقنيات الإنتاجية والتسويقية وتطوير نظم الإدارة.

8.5. حل مشكلة الطاقات الإنتاجية العاطلة ومعالجة أسبابها.

8.6. مراجعة هياكل الموارد البشرية وإعادة هيكلتها بما يحقق التناسب بين

أعداد وكفاءات العاملين ومتطلبات الإنتاج، والقضاء على مظاهر البطالة

المقنعة والعمالة الزائدة، وضبط تكلفة العمل باعتبارها من المكونات

الرئيسية لتكلفة الإنتاج.

8.7. تحريك المشروعات تحت التنفيذ والتي تمثل استثمارات معطلة وغير

منتجة، والسعي إلى تدبير الاستثمارات والموارد اللازمة لإنهاء تلك

المشروعات وإدخالها في حيز التشغيل.

8.8. تأكيد المعايير الاقتصادية والإدارية السليمة في تحديد سياسات وقرارات وتوجهات الإدارة والتخلي عن اعتبار المعايير السياسية كأساس في توجيهها.

8.9. تأكيد الأسس الاقتصادية وشروط التنافسية في التعامل بين شركات قطاع الأعمال بعضها البعض، وكذا في تأسيس علاقاتها وتعاملاتها مع أجهزة الدولة المختلفة.

9. تهتم " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" بتفعيل الجمعيات العمومية للشركات والتي نص عليها القانون وأسند إليها اختصاصات المالك من حيث إقرار الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر وتوزيع الأرباح، والنظر في تقرير مجلس إدارة الشركة، وإقرار مشروع الخطة العامة للشركة، وتعديل نظام الشركة وإطالة مدتها أو تقصيرها، وزيادة رأس المال أو تخفيضه في الحدود التي نص عليها القانون، والترخيص باستخدام المخصصات في غير الأغراض المخصصة لها، واقتراح تصفية أو إدماج الشركات أو تقسيمها على أن تعتمد تلك الاقتراحات من المجلس الأعلى للقطاع. كما أجاز القانون للجمعية العمومية تنحية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كلهم أو بعضهم على أن يكون ذلك بأغلبية ثلثي أصوات أعضاء الجمعية.

10. تجري " الشركة المصرية القابضة للاستثمار والتنمية" تقييماً مستمراً لأداء شركاتها بإعمال قواعد ومعايير تقييم الأداء المعتمدة عالمياً، ويتم محاسبة الإدارة بها على أساس النتائج المتحققة.

محاور استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية

إن ما يطرحه الحزب الحاكم الآن في شكل مشروع لتمليك فئة من المواطنين حصصاً مجانية في بعض الأصول المملوكة للدولة [عدد من شركات قطاع الأعمال

العام] إنما يمثل بادرة خطيرة يمكن أن تنتهي إلى آثار سلبية عميقة إن لم يدرس في إطار نظرة كلية واستراتيجية اقتصادية شاملة.

إن إحداث تنمية اقتصادية شاملة في البلاد تحقق الاستخدام الأمثل لمواردها وتحقق أفضل مستويات الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين تتطلب بناء استراتيجية شاملة تتضمن تحديد المحاور الرئيسية التالية:

1. الغايات والأهداف الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية متمثلة في معدل نمو مستهدف للناتج القومي الإجمالي.
2. قطاعات الاقتصاد الوطني المستهدف تنميتها ومجالات الاستثمار الأفضل في كل منها، وتحديد الأهمية النسبية لكل قطاع ودوره المستهدف في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.
3. خطط وآليات تنمية الموارد الوطنية من مصادر الثروة الطبيعية وأسس استثمارها ومعايير ترشيد استخدامها والمحافظة على حقوق الأجيال القادمة فيها.
4. خطط وآليات تنمية المدخرات المحلية وتعظيم مساهمات الاستثمار الوطني في مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
5. خطط وآليات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه ناحية المشروعات الأكثر جدوى في تحقيق أهداف وغايات التنمية الوطنية الشاملة.
6. أسس ومعايير توزيع مسئوليات التنمية بين أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام، وبين القطاع الخاص الوطني والأجنبي، والقطاع الأهلي.
7. تحديد خطط وبرامج التنمية التكنولوجية الشاملة لتحسين قدرات مؤسسات الإنتاج والخدمات الوطنية وزيادة إنتاجيتها.
8. تحديد خطط وبرامج تنمية الموارد البشرية وإعدادها للمساهمة الأفضل في تنفيذ مشروعات التنمية الوطنية الشاملة.

9. تحديد أسس ومجالات التعامل مع العالم الخارجي من حيث الاستيراد السلعي والحصول على الخدمات الفنية والتدريبية وغيرها من مصادر الخبرة الأجنبية، والصادرات السلعية والخدمات، مع تحديد الأهمية النسبية للأسواق الأجر بالتعامل من حيث اتصالها بالمصلحة الوطنية.

أهمية إحياء دور التخطيط الاقتصادي الاستراتيجي

إن إتباع اقتصاديات السوق وتحميل القطاع الخاص المسؤولية الأساس في تنفيذ خطة التنمية لا يعني انسحاب الدولة من " إدارة الاقتصاد الوطني " وفقاً لاستراتيجية وطنية شاملة وفي إطار خطة وطنية للتنمية تنسق أدوار مختلف اللاعبين في الساحة الاقتصادية. وفي هذا الصدد نرى ضرورة التزام الدولة بمنطق التخطيط الاستراتيجي لتحديد أهداف وغايات التنمية وترتيب الأولويات وبيان الأهمية النسبية لقطاعات الاقتصاد الوطني المختلفة والمساهمة المستهدفة لكل منها في تحقيق الناتج القومي الإجمالي.

ونرى ضرورة تفعيل دور المجلس القومي للتخطيط الذي أنشئ بديلاً عن وزارة التخطيط وتشيطه في تحديد النوجهات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني وخاصة المحاور التالية:

1. تحديد مجالات وتوجهات التنمية الاقتصادية الشاملة ومعدلات النمو الاقتصادي المستهدفة.
2. تحديد المستوى المطلوب من الخدمات الأساسية للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمواطنين شاملة الصحة، التغذية، التعليم، الثقافة، الإسكان، والنقل والاتصال.
3. وضع الأطر والبرامج المحققة لتنمية فرص العمل، وعدالة توزيع الدخل والثروة، والمشاركة في اتخاذ القرارات ضماناً لتوجه جهود ومشروعات التنمية فيما يحقق مصالح المواطنين.
4. وضع الخطط والبرامج التي تكفل تأمين الاستقلال الوطني والاعتماد على الذات فيما يخص إنتاج الغذاء، توجيه العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي، تنمية

تكنولوجيا وطنية وتطويرها، حماية الثقافة الوطنية والحفاظ على القيم الحضارية للمجتمع المصري.

5. وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنمية وتعميق العلاقات الاقتصادية مع دول العالم المختلفة وعلى سبيل الخصوص دعم التعاون والتكامل الاقتصادي بين مصر والدول العربية والإفريقية.

6. تحديد أسس ومعايير توجيه الأداء الاقتصادي وكفالة أفضل الظروف لتحسين معدلاته والارتفاع بالقدرات التنافسية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعلاج ما تعانيه من مشكلات.

7. تحديد الإطار المؤسسي للإنتاج وتوزيع الأدوار بين القطاع العام والقطاعين الخاص والأهلي.

8. رصد ومتابعة المتغيرات الاقتصادية الكلية وتقييم أثارها على الأداء الاقتصادي في البلاد، وتعيين معدل النمو الاقتصادي المستهدف وتقدير الاحتياجات التمويلية والموارد الطبيعية والبشرية والتقنية اللازمة.

9. ضمان الاستقرار الاقتصادي ومنع تبديد وإهدار الموارد الوطنية.

10. دراسة وتحديد متطلبات تحقيق الأمن والسلام الاجتماعي، ومقومات الحفاظ على السلامة العامة في المجتمع.

11. دراسة وتحديد متطلبات صيانة البيئة ومنع مصادر التلوث وإهدار المقومات الطبيعية للبيئة المصرية، والمحافظة على الثروة المائية الوطنية والمحميات الطبيعية، والأرض الزراعية.

12. دراسة وتحديد أسس استثمار الطاقة السكانية وتحويل الزيادات في أعداد السكان الناشئة من عوامل النمو الطبيعية إلى قوى منتجة.

13. إنتاج مجموعة المقاييس والمؤشرات الدالة على حالة التنمية ومعدلات تحقيق الأهداف والتطور في مستوى المعيشة للسكان وغيرها من المؤشرات التي

توضح مدى التغيير الاقتصادي للبلاد بالقياس إلى أهداف الخطة العامة، وكذا بالقياس إلى ما تحقّقه الدول الأخرى المماثلة لنا.

2. أليست تجربة طلعت حرب. أفضل من تجارب أوروبا الشرقية؟⁵

دكتور علي السلمي

25 أغسطس 2009

طلع علينا المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء بقوله: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت



واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات. وكان مما صرح به المتحدث الرسمي حسب ما أوردته صحيفة الوفد في عددها يوم الجمعة 21 نوفمبر أنه قد تم إرسال العديد من الخبراء وعلى رأسهم وزير الاستثمار إلى دول أوروبا الشرقية لدراسة تجربتها في الخصخصة، وكان ذلك حسب قول المتحدث الرسمي "بتكليف خاص من رئيس الوزراء". وأتساءل: ألم يكن من الأجدي أن يتفرغ هؤلاء الخبراء لدراسة تجربة مصرفية صميمة قام بها طلعت حرب بإنشاء بنك مصر وشركاته من خلال تجميع مدخرات المصريين فأصبحوا يملكون صرحاً اقتصادياً هائلاً بدأ في 1920 ولا يزال قائماً حتى الآن؟ أليس في تجربة حث المصريين على توجيه مدخراتهم - مهما كانت بسيطة - لإنشاء أول بنك وطني أفضل من التماس الخبرة من روسيا وغيرها من الدول التي طبقت عمليات الخصخصة عن طريق توزيع الصكوك على المواطنين والتي يريد

⁵ <http://ahlusunnah.org/node/12>

الحزب الوطني تقليدياً في مصر على الرغم مما تسببت فيه من مشكلات وأضرار كبيرة في تلك الدول التي زارها وزير الاستثمار؟ افتقاد استراتيجية وطنية للتنمية المتكاملة إن المشكلة الأكبر فيما يروج له الحزب الوطني عن الملكية الشعبية للأصول المملوكة للدولة أنه لا يستند إلى استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى إقامة اقتصاد وطني سليم يراعي الإدارة الاقتصادية الرشيدة للموارد والثروات الوطنية ويستهدف تنمية وطنية شاملة تقوم على تدعيم طاقات الإنتاج وبناء القدرات التنافسية لمؤسسات الاقتصاد الوطني. إن نظاماً فعّالاً للاقتصاد الوطني ينبغي أن يتجه بالأساس إلى حماية مصالح المواطنين وتنمية فرصهم في العمل والإنتاج والحصول على نصيب عادل من الدخل القومي يتناسب مع ما يبذلونه من جهد ويسمح لهم بحياة كريمة. وليس في توزيع أسهم مجانية على فئة من المواطنين بما يكفل تحقيق غايات اقتصادية سليمة تتمكن من تطوير شركات قطاع الأعمال العام أو تضمن تحسناً في اقتصاداتها.

كذلك لن يكون مفيداً أن يجري التخلص من الشركات المملوكة للدولة وتمكين القطاع الخاص من السيطرة على مقدرات الاقتصاد الوطني، بل الأفضل أن تخطط الدولة لإقامة توازن مدروس بين دور القطاع الخاص ودور القطاع العام وتؤكد مسؤوليتها عن توجيه القطاعين ومساندة جهودهما وإبداعاتهما في خلق فرص العمل واستثمار موارد الوطن على أسس عادلة تسمح بتوازن وعدالة توزيع الثروة والأعباء الاقتصادية بين المواطنين. إن ديمقراطية النظام الاقتصادي تفرض الشفافية في اتخاذ القرارات ذات التأثير على المواطنين وضرورة إشراكهم من خلال ممثليهم في المجالس التشريعية المنتخبة في فحص ودراسة السياسات والقرارات الاقتصادية ومن ثم إقرارها.

وبذلك يجب أن يعالج النظام الاقتصادي الديمقراطي عيوب وثغرات برنامج الخصخصة الذي بدأ مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في 1991 ثم استمر في

صورة جديدة أطلق عليها "إدارة أصول الدولة" مع بداية حكومة د. أحمد نظيف في 2004 وما أدى إليه من تفريط في مواقع إنتاجية بأقل من قيمتها، أو تفادي ما أثير حول عملياته من شكوك نتيجة عدم اتباع إجراءات واضحة ومعايير صادقة في التقييم. والأمر كذلك، يصبح واجباً على كافة القوى المجتمعية أن تشغل بالمناقشة الموضوعية لعناصر المشروع الجديد الذي يروج له الحزب الحاكم كبديل لنظام الخصخصة القديم حتى تتضح أهدافه ومراميه، ويتبين المواطنون مزاياه وسلبياته.

كما يجب على الحكومة وحزبها إتاحة كل المعلومات عن المشروع والشركات الداخلة فيه وخطوات تمليك الأسهم للمواطنين المستهدفين وآليات التنفيذ وتكلفته وتأثير كل ذلك على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للمواطنين. إن إطلاق مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة لا يمكن أن يتم في غيبة رؤية شاملة واستراتيجية متكاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يصبح الهدف هو تمليك فئة من المواطنين نصيباً فيما يملكونه أصلاً هم وكل المصريين، بل تصبح الملكية الشعبية آلية لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وقد أفاض الكثيرون من المختصين والمعنيين بالشأن الوطني في توضيح سلبيات مشروع الحزب الوطني وأبرزوا مصادر العوار فيه فضلاً عن ضخامة العبء الإداري المصاحب بالضرورة لعمليات حصر المستفيدين وضمان توصيل الصكوك إليهم، وتتبع الآثار المترتبة عن التمليك الشعبي، وما قد ينجم عنه من اتجاه أغلبية مالكي الحصص الجديدة إلى بيعها، ومن ثم احتمال أن تتركز ملكية الشركات الداخلة في البرنامج في أيدي قلة من الرأسماليين بما يهدم الأساس الذي قام من أجله المشروع، وفي الوقت ذاته تفقد الدولة قيمة تلك الشركات حيث منحت أسهمها بالمجان للمواطنين.

هل تصح الملكية الشعبية لأصول الدولة سلبيات الخصخصة؟ لقد بدأ برنامج الخصخصة في العام 1991 مواكباً لعملية الإصلاح الاقتصادي، وقد شاب البرنامج - منذ بدايته حتى الآن - الكثير من السلبيات التي كانت محل نقد واعتراض من جميع القوى الوطنية.

والسؤال المطروح الآن: هل يعالج مشروع الملكية الشعبية تلك السلبيات؟ والإجابة الواضحة: أن هذا المشروع لا يفيد في علاج سلبيات الخصخصة، بل يزيدها تفاقماً إذ يؤدي إلى التخلص من الشركات من دون تقييم حيث المفهوم أن المشروع يقوم على اتخاذ القيمة الاسمية للشركات الداخلة في البرنامج أساساً في تحديد قيمة الصكوك التي ستمنح مجاناً للمواطنين ليتولوا هم بيعها بأنفسهم، ومن ثم تصل الحكومة إلى غايتها بتصفية قطاع الأعمال العام بأيدي المواطنين!

ومن اللافت للنظر أن مشروع الحزب الوطني لا يحقق الأهداف المعلنة له من حيث تحسين اقتصاديات الشركات وضمان حقوق العاملين بها، حيث لا يحتوي المشروع على أي آلية جديدة لتحسين الإدارة والإنتاجية في تلك الشركات. بل يزيد المشروع الموقف تعقيداً بإضافة حلقة جديدة في خط السلطة المشرفة على الشركات التابعة بإنشاء الجهاز القومي لإدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي سوف تضم إليه الشركات القابضة العشر مع استمرار إشرافها على الشركات التابعة! أهمية استمرار دور قطاع الأعمال العام ويجدر بنا الاتفاق على أن قطاع الأعمال العام هو شريحة مهمة في الاقتصاد الوطني، حيث تتركز فيه استثمارات كبيرة، فضلاً عن تراكم مخزون هائل من الخبرات الفنية والإدارية أنفقت عليها مبالغ طائلة في عمليات التدريب والتنمية وإكساب الخبرة لا يمكن تكرارها أو تعويضها بسهولة.

ورغم التوجه نحو أعمال آليات السوق والاعتماد بصفة أساسية على القطاع الخاص في تنفيذ برامج ومشروعات التنمية الاقتصادية، إلا أن استمرار دور مؤثر لقطاع الأعمال العام ومشاركته في التنمية الاقتصادية هو أمر لازم لا يمكن التفريط فيه حيث

يكون هو أداة الدولة في تنفيذ مشروعاتها الاستراتيجية وتحقيق ضبط وتوازن الاقتصاد الوطني والسيطرة على جموح الأسعار، فضلاً عن تنفيذ برامجها المتعلقة بتحقيق التنمية في المناطق المحرومة والأقل نمواً والتي قد لا يقدم القطاع الخاص على الاستثمار فيها.

ولقد أثبتت ظروف الأزمة المالية التي يعيشها العالم الآن أهمية وجود دور مؤثر للدولة في ضبط أداء الاقتصاد الوطني وإقامة التوازن بين عناصره، وفي نفس الوقت تأكيد مسئوليتها عن إقامة العدل الاجتماعي وأداتها في ذلك قطاع أعمال عام تملك توجيهه مباشرة لتحقيق أهداف وطنية عامة، مما يقطع بأن الإبقاء على قطاع الأعمال العام والتأكيد على استمراره لا ينبع من أسباب إيديولوجية، وإنما يصدر عن اقتناع موضوعي بقدرته على الإسهام في برامج التنمية بما يتوفر له من طاقات إنتاجية وموارد وأصول لا معنى لتجاوزها أو تكرارها في شركات خاصة. كما أن الفترة اللازمة لنمو القطاع الخاص كي يصل إلى مستوى التراكم الرأسمالي المتاح للقطاع العام ستكون طويلة وغير مضمونة النتائج.

وفي تصورنا أن المصلحة الوطنية تدعو إلى الإبقاء على شركات قطاع الأعمال العام في ملكية الدولة، والتي هي بنص الدستور ممثلة لملكية الشعب لها، إلا أن إدارة تلك الشركات ينبغي أن تخضع للتطوير والترشيد بحيث تعامل معاملة القطاع الخاص، وأن تطبق فيها معايير ومفاهيم الإدارة السليمة، التي تعمل الشركات الخاصة المتطورة وفقاً لها، وأن يتوفر لها الكوادر الإدارية ذات الخبرة والصلاحية وتتاح لها الفرص لحرية الحركة واتخاذ القرارات، على أن تحاسب بالنتائج وبقدر ما حققته من إنجازات لصالح الشعب المالك الحقيقي لها، وأن تلتزم بتنفيذ قواعد ومعايير حوكمة الشركات الصادرة عن وزارة الاستثمار شأنها في ذلك شأن جميع الشركات الخاضعة لتلك القواعد. البديل المقترح لملكية الشعب لشركات قطاع الأعمال العام يهدف مشروع الملكية الشعبية كما يزعم الحزب الوطني الديمقراطي إلى تحسين الكفاءة

الاقتصادية لشركات قطاع الأعمال العام وحماية حقوق العاملين بها وإشراك المواطنين في عوائدها.

وتلك الأهداف لا يمكن أن تتحقق بالتوزيع المجاني لأسهم الشركات، وما يترتب عليه من عمليات البيع الجزافية وتبديد ثروة الشعب وضياع العوائد والإيرادات التي كان يمكن الحصول عليها حالة بقاء تلك الشركات في الملكية العامة. لذا نقدم مشروعاً بديلاً يهدف إلى تحقيق صورة حقيقية للملكية الشعبية لشركات قطاع الأعمال العام مع استمرارها في الملكية العامة.

ويتلخص المشروع البديل في نقل ملكية جميع شركات قطاع الأعمال العام الباقية والأنصبة في الشركات المشتركة إلى بنك الاستثمار القومي وإلغاء الشركات القابضة العشر القائمة الآن. وتأتي أهمية هذا الاقتراح أنه يتفادى تفتيت ملكية شركات قطاع الأعمال العام ويتجنب احتمالات انتقالها إلى ملكية رأسماليين مصريين أو أجانب قد لا يلتزمون بأهداف التنمية الوطنية، ومن ثم حرمان الدولة والمواطنين من عوائد تلك الشركات وتفريغ مشروع الملكية الشعبية من مضمونه. لقد أنشئ بنك الاستثمار القومي بالقانون رقم 119 لسنة 1980 ليتولى تمويل كافة المشروعات المدرجة بالخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وله في سبيل تحقيق هذا الغرض المساهمة في المشروعات المختلفة وفي رؤوس أموال الهيئات الاقتصادية وفي شركات القطاع العام المشترك والخاص، كما يقوم البنك بإدارة أمواله ومحفظة أوراقه المالية وتنظيم عمليات إصدار الأسهم في المشروعات التي يشارك فيها وكذلك السندات وتسويتها. ويتوافق هذا الحل مع الهدف الأصلي من إنشاء بنك الاستثمار القومي حيث كانت الفكرة أن تتجمع فيه ملكية كل شركات القطاع العام والأنصبة في الشركات المشتركة المملوكة للدولة. وحال تطبيق هذا الحل البديل، تكون كل شركة من الشركات التابعة مملوكة بالكامل للبنك والذي

يتولى تعيين مجلس إدارتها ومتابعة أعمالها وتقويم نتائجها. كما سيعمل البنك على إعادة هيكلة الشركات التي بحاجة إلى إصلاح اقتصاداتها.

ورغبة في تحقيق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية لتلك الشركات يتولى البنك طرح صكوك استثمارية للاكتتاب العام لتجميع مساهمات المصريين فقط من الأشخاص الطبيعيين والشركات والمؤسسات التي لها حق المشاركة في تأسيس الشركات أو تملك أسهمها، وذلك على نسق ما تفعله صناديق الاستثمار. ويعطي الصك لحامله حقاً في حصة على المشاع من مجمل قيمة الشركات التي تتضمنها محفظة الأوراق المالية لبنك الاستثمار القومي، مما يتيح له الحصول على حصة من العائد الصافي القابل للتوزيع من جميع تلك الشركات والذي يؤول إلى البنك. ولتيسير إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في تملك شركات قطاع الأعمال العام يحدد سعر الصك بفئات تبدأ من جنيه واحد تتدرج حتى ألف جنيه، وبذلك يكون في مقدور ملايين المصريين شراء تلك الصكوك كل على حسب قدرته، مع إعطاء الحق لكل مصري في شراء أي عدد من تلك الصكوك من دون تحديد حد أدنى لقيمة ما يمتلكه إذ يكفي المواطن أن يشتري صكاً واحداً قيمته جنيه واحد فقط إن أراد ذلك. كما لا يتصور وضع سقف لقيمة ما يمتلكه أي مواطن من تلك الصكوك حيث تنتفي مخاوف سيطرة كبار الملاك على الشركات، إذ أن ملكية الصكوك لا علاقة لها بإدارة الشركات وإنما هي بمثابة شهادات الاستثمار التي يصدرها البنك الأهلي المصري لحساب بنك الاستثمار لاستخدام حصيلتها في تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية، كما تضمن الصكوك حقوق أصحابها لدى البنك الذي يقوم باستثمار أموالهم من ناحية، وتأمين حصولهم على عائد ذلك الاستثمار من ناحية أخرى.

ويتميز هذا الاقتراح بأنه يفصل بين الإدارة والملكية، فإدارة الشركات التابعة يقوم عليها مديرون محترفون يتم اختيارهم وتعيينهم بواسطة بنك الاستثمار القومي، وتجري محاسبتهم وفق النتائج التي يحققونها. وسيكون مطلوباً تعديل قانون إنشاء

البنك كي يتضمن نصوصاً تحدد صلاحياته بالنسبة للشركات المملوكة له وقواعد اختيار مجالس إدارتها وتشكيل جمعياتها العامة وتحديد معايير وإجراءات اختيار أعضاء تلك الجمعيات من بين حملة صكوك بنك الاستثمار القومي فضلاً عن ممثلي المال العام الذين يحددهم مجلس إدارة البنك، وكذا تحديد صلاحيات الجمعيات العامة ومسئولياتها. وتكون مهمة بنك الاستثمار القومي في الأساس هي إدارة محفظة الاستثمارات المتمثلة في الشركات المملوكة له والتي تتخذ شكل شركات مساهمة مغلقة حيث يكون البنك هو المالك الوحيد لرؤوس أموالها، كما تضم محفظة الاستثمارات الحصص المملوكة في الشركات المشتركة. وسوف يطبق البنك قواعد ومعايير التقييم السليمة لإدارة عمليات إعادة هيكلة شركاته ومساندتها لتنمية قدراتها التنافسية وتحسين اقتصاداتها. كذلك يكون للبنك استخدام حصيلة صكوك الاستثمار التي يصدرها في تأسيس شركات مساهمة تابعة له للقيام على تنفيذ وإدارة وتشغيل مشروعات التنمية المختلفة التي يتبناها، وكذا المساهمة في شركات قائمة فعلاً أو الاشتراك مع آخرين في تأسيس شركات وفق الأغراض الموضحة في قانون إنشائه.

في علاقة البنك بشركاته في ظل اقتراحنا المشار إليه ستكون للشركات المملوكة لبنك الاستثمار القومي الحرية التامة في تنظيم أوضاعها وترتيب آليات العمل بها وتحديد نظمها الإدارية والتقنية والتسويقية، ومباشرة جميع الاختصاصات المعتادة للإدارة المحترفة في شركات الأعمال بغض النظر عن كونها مملوكة للدولة من خلال بنك الاستثمار القومي، والمعنى هو فصل الملكية عن الإدارة.

ووفق التعديل المقترح لقانون إنشاء البنك يمكن النص على تحرير شركاته من كافة المعوقات والقيود التي كانت تعاني منها شركات القطاع العام مع تخويلها كافة الحقوق والصلاحيات التي منحها إياها القانون رقم 203 لسنة 1991، بل ويمكن النص على اعتبارها من شركات القطاع الخاص. المقارنة مع مشروع الحزب الوطني

بالمقارنة مع المشروع المطروح من الحزب الوطني نجد أن الدولة في حالة تطبيق اقتراحنا ستظل مالكة لشركات قطاع الأعمال العام من خلال بنك الاستثمار القومي والذي يقوم على توظيف طاقات شركاته التابعة لصالح المواطنين جميعا وليس مجرد من بلغ سن الحادية والعشرين، وفي نفس الوقت تحقق هدف توسيع قاعدة الملكية الشعبية وإشراك أكبر عدد من المواطنين في ملكية الشركات العامة عن طريق شرائهم صكوك بنك الاستثمار القومي.

كما أنه وفق اقتراحنا سوف يتحقق هدف اقتصادي واجتماعي مهم هو تنمية الوعي الادخاري لدى المواطنين الذين سيتجهون لشراء الصكوك والاحتفاظ بها بدلاً من حصولهم على أسهم مجانية لا يشعرون بقيمتها ومن ثم يسارعون إلى بيعها لتحصيل أي قيمة من ورائها وهو الأمر المتوقع حال تطبيق مشروع الملكية الشعبية للحزب الوطني. وقد يكون من المفيد أن يطبق بنك الاستثمار القومي وسائل مبتكرة لتنشيط بيع الصكوك للمواطنين من خلال تيسير شرائها وسداد قيمتها بالتقسيط وذلك للتوسع في تجميع مدخرات المواطنين وتوظيفها بكفاءة في توسيع مجالات نشاط شركاته وإنشاء شركات جديدة.

كما يمكن النظر في تطبيق أسلوب منح جوائز مالية معتبرة للفائزين من بين حملة الصكوك مما يدفعهم للاحتفاظ بها. ومن المقترح ألا تسجل تلك الصكوك في بورصة الأوراق المالية، ومن ثم لا يجري عليها التعامل حماية لمدخرات المواطنين من أن تكون عرضة لعمليات المضاربة غير الرشيدة وما يترتب عليها من صعود وانهيار غير مبررين في قيمة الصكوك، وإنما يقتصر تداول تلك الصكوك على تسجيلها في بنك الاستثمار القومي وفي شركاته وأن يتجه مالكو الصكوك الراغبون في البيع والمشترون إلى إتمام عمليات التبادل بالأسعار التي يتفقون عليها عن طريق فروع البنك وجميع البنوك التي يتم تخصيصها للتعامل في الصكوك.

كما يمكن توسط مكاتب البريد المنتشرة في جميع أنحاء البلاد في عمليات التبادل. وكما هو الحال بالنسبة لشهادات الاستثمار التي تصدرها البنوك حالياً، يمكن لبنك الاستثمار القومي أن يحدد كل فترة وفي مواعيد منتظمة القيمة الاستردادية للصك بحيث يستطيع حملة الصكوك الراغبون في التنازل عنها ولا يجدون من يقبل شراءها أن يعيدها إلى البنك ويحصلوا على قيمتها في تاريخ الاسترداد.

وفي جميع الأحوال، سيعمل البنك على طرح المزيد من الصكوك لمواجهة الطلب المتجدد من فئات المواطنين من دون خشية انخفاض قيمتها حيث إنها في مأمن من عمليات المضاربة في البورصة. أما موضوع "صندوق الأجيال" الذي يقترحه الحزب الوطني فإننا نرى أن تطوير شبكة الضمان الاجتماعي وتأكيد مسئولية الدولة في ضبط الأسواق وحماية المستهلكين، وتوفير خدمات العلاج والتعليم وصيانة فائض التأمينات الاجتماعية وإعادةه إلى أصحابه وتثميته في مشروعات اقتصادية ذات جدوى، كل ذلك كفيل بتوفير الرعاية الحقيقية للأجيال الحاضرة والقادمة من دون حاجة لابتكار مشروع وهمي لا تتوفر له مصادر التمويل الحقيقية. وعلى الله قصد السبيل،

المصدر: جريدة الوفد

3. ندوة حزب الوفد لمناقشة مشروع الملكية الشعبية لأصول الدولة

أقيمت الندوة بمقر حزب الوفد يوم 22 نوفمبر 2007

في إطار الحوار الوطني حول مشروع إدارة أصول الدولة. نظم حزب الوفد ندوة هامة شارك فيها نخبة رائعة من ممثلي الأحزاب والمفكرون والخبراء وأساتذة الجامعات المتخصصون في القانون والإدارة والاقتصاد والإعلاميون ليحاوروا جميعاً. أ. عبد الحميد إبراهيم مستشار وزير الاستثمار ود. محمد عمران أستاذ الاقتصاد وقد شاركا في وضع مواد المشروع الجديد وتقديم دراسته.. وكان المتحدث الرسمي لمجلس الوزراء قد صرح: إن مشروع تمليك المصريين فوق سن الحادية والعشرين قد بدأ

فعلاً منذ عامين، وأن مجموعات من الخبراء قد تشكلت واجتماعات عقدت على مدى العامين لبحث تفاصيل المشروع، وأن الرئيس مبارك كان يتابع أعمال تلك المجموعات.

جاءت الندوة التي أدارها منير فخري عبد النور سكرتير عام الوفد كمحاولة لفهم أسباب طرح المشروع في هذا التوقيت وبهذا الأسلوب، ولبحث السلبيات والايجابيات التي تترتب عليه.

في البداية تحدث مستشار الوزير: لقد طرح الحزب ورقة حول " إدارة الأصول المملوكة للدولة: الكفاءة الاقتصادية وتوسيع المشاركة الشعبية " لفتح باب النقاش حول السياسات والتوجهات الجديدة الخاصة باستكمال وتطوير برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، حيث تلخص الورقة محاور البرنامج الذي يسعى إلى تحقيق الأهداف التالية:

• الحفاظ على تحسن مؤشرات أداء الشركات المملوكة للدولة، مع تطوير حوكمة هذه الشركات من خلال ضمان الكفاءة والفاعلية والقدرة على المنافسة والشفافية، مع الحفاظ على حقوق العاملين بها، والخضوع لقواعد المحاسبة على الأداء.

• توسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات الخاصة بإدارة الأصول المملوكة للدولة والانتفاع بفوائدها

• ضمان حقوق الأجيال القادمة بوضع خطة تضمن لهم نصيباً من ثمار عوائد البرنامج.

وجاء طرح الحزب للموضوع على ضوء كلمة السيد رئيس الجمهورية خلال المؤتمر العام التاسع للحزب في نوفمبر 2007 والتي جاء فيها " .. وتدعيماً لبرنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة فإنني أطالب الحزب وحكومته بمواصلة إشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد هذا البرنامج بأسلوب يعزز إحساس

المواطنين بثروتهم في الأصول المملوكة للدولة، يتيح لهم المشاركة فيها لصالحهم وصالح أسرهم، ويضع في اعتباره صالح الأجيال القادمة".

وكان السيد الرئيس قد جدد دعوته في المؤتمر السنوي الخامس للحزب حيث جاء في كلمة سيادته " .. إنني أعاود مطالبة الحزب والحكومة بالإسراع في طرح أسلوب جديد وفعال لإشراك القواعد العريضة من الشعب في الانتفاع بفوائد برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، وعلينا أن نبلور أسلوباً عملياً وغير تقليدي، يتيح لهم المشاركة في ملكيتها ويضع في اعتباره مصالح أجيال مصر القادمة".

وكانت الحكومة قد أشرفت على مدار الثلاث سنوات الماضية على عملية متكاملة لتقييم أداء برنامج الخصخصة، كأحد مكونات برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة. وقد شملت فترة التقييم التي قامت بها مجموعة من الخبراء المختصين كافة مراحل البرنامج منذ صدور قانون رقم 203 لسنة 1991 بشأن شركات قطاع الأعمال العام. وانتهى التقييم إلى أهمية مراجعة أساليب طرح الشركات لمشاركة القطاع الخاص والاستفادة من التطورات الإيجابية لشركات قطاع الأعمال العام من حيث زيادة الربحية وانخفاض المديونية وتطوير الإدارة بها، فضلاً عن تطور مناخ الاستثمار وتحسن أداء المؤسسات المعنية بأنشطة القطاع المالي، واستكمال المنظومة التشريعية الحاكمة للنشاط الاقتصادي في مصر.

هذا وقد نجح برنامج إدارة الأصول المملوكة للدولة، والذي يشتمل على 155 شركة تتبع شركات قطاع الأعمال العام منذ عام 2004، في تحقيق ما يلي:

1. خفض المديونية المتعثرة، وذلك بالتعاون بين البنك المركزي المصري والجهاز

المصرفي ووزارة المالية ووزارة الاستثمار، من 31.5 مليار جنيه في 2004/6/30 إلى

أقل من 10 مليار جنيه في 2007/6/30.

2. ضخ استثمارات بطريقة مباشرة في شركات هذا القطاع تجاوزت 8.5 مليار جنيه منذ يوليو 2004 حتى يونيو 2005، وإجراء عمليات للتطوير والدمج والاستحواذ طورت من أداء الشركات.

3. تغيير إدارات الشركات القابضة والتابعة بنسبة تجاوزت 80% من الإدارات خلال السنوات الأربع الماضية.

ونتيجة لما سبق، شهد هذا القطاع تحسناً ملحوظاً في الأداء المالي لهذه الشركات، والذي تمثل في التحول من صافي خسائر بلغ 1.3 مليار جنيه في السنة المالية 2003/2004 إلى صافي أرباح وفقاً للقوائم المالية الخاضعة لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات تقدر بحوالي 5.5 مليار جنيه في العام المالي 2007/2008.

ومن خلال سياساته التي عرضت على مؤتمرات الحزب المختلفة، ساند الحزب حكومته في الاستمرار في البناء على ما تحقق، وفي تبني العديد من الإجراءات التي كان لها دور كبير في نجاح تطبيق هذا البرنامج. وقد جاء المؤتمر السنوي الخامس للحزب ليؤكد على ضرورة استكمال وتطوير البرنامج، وتبني أساليب جديدة لطرح الأصول بما يضمن مشاركة أكبر للمواطنين في عوائد البرنامج.

ومن هذا المنطلق، يُطرح اليوم برنامج متكامل تتلخص فكرته الرئيسية في نقل ملكية أسهم شركات قطاع الأعمال العام والمملوكة للدولة إلى المواطن المصري من خلال توزيع محفظة أسهم يحصل عليها المواطن المصري مجاناً، وبأسر الطرق وأكثرها ضماناً لتحقيق العدالة في التوزيع. وتكفل ملكية المواطن للمحفظة مطلق الحرية في التصرف فيها إما بالاحتفاظ بها والاستفادة من عائدها، أو استثمارها في صناديق الاستثمار، أو بيعها، أو التبرع بها.

عناصر ومكونات البرنامج:

سيتم إجراء توزيع مجاني لأسهم الشركات التي يتم تحديدها على جموع الشعب بأسلوب عادل وذلك طبقاً لما يلي:

أولاً:

تحديد الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج وتصنيفها لتحديد الحصة التي ترغب الدولة الاحتفاظ بها. واستبعاد الشركات المتعثرة مع استمرار الدولة في تنفيذ برامج إعادة هيكلة تلك الشركات وتأهيلها للتحويل إلى شركات قادرة على المنافسة. وتصنف الشركات إلى أربعة فئات طبقاً لنسبة الملكية التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بها.

- **الفئة (أ):** وهي الفئة التي تضم شركات تحتفظ الدولة بنسبة حاکمة 7% من رؤوس أموالها. وتضم الشركات التي تعمل في قطاعات ترغب الدولة بالاحتفاظ بحصص مؤثرة وحاكمة فيها، وذلك نظراً لطبيعتها وهيكل الأسواق التي تعمل فيها، ومن هذه الفئة شركات الدواء والحديد والصلب والألمونيوم والكوك والسكر، والنحاس والأسمدة والأسمت.
- **الفئة (ب):** وهي الفئة التي تضم الشركات التي ترغب الدولة في الاحتفاظ بنسبة أغلبية لا تقل عن 51% من رأسمالها، مثل شركات النقل والسياحة وبعض الشركات العاملة في مجال الصناعات التحويلية.
- **الفئة (ج):** وهي فئة الشركات التي سوف تُدرج بالبرنامج والتي ستحتفظ الدولة بنسبة لا تقل عن 30% من رؤوس أموالها، مثل بعض شركات توزيع السلع والصناعات التحويلية والخدمات.
- **الفئة (د):** وهي شركات مستبعدة تماماً من البرنامج، إما لوصولها للحد الأقصى لمشاركة القطاع الخاص، أو لتعثرها. وبالتالي لن تدخل أي شركة من شركات الغزل والنسيج في هذا البرنامج، حيث ستبقى تحت إدارة وملكية الشركة القابضة المعنية لتطويرها وإصلاحها. وكذلك الأمر بالنسبة للمجمعات الاستهلاكية الجاري تطويرها.

ثانياً:

نقل ملكية الحصص التي سيتم توزيعها من رؤوس أموال شركات البرنامج إلى شركة قابضة جديدة مملوكة للدولة هدفها نقل ملكية هذه الحصص إلى جموع الشعب، مع استمرار تبعية الشركات لشركاتها القابضة الحالية، وتتكون الشركة القابضة الجديدة من أعضاء من أفضل الكفاءات المصرية.

ثالثاً:

تحويل نسبة من أسهم الشركات المدرجة بالبرنامج إلى الصندوق المصري للأجيال القادمة، وهو صندوق مملوك للدولة، ذو شخصية اعتبارية منفصلة يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة وتستثمر موارده وعائداته في مشروعات تنموية، وفي مجال الرعاية الاجتماعية للأجيال القادمة من أبناء مصر.

رابعاً:

إنشاء الجهاز المصري لإدارة الأصول، وهو جهاز جديد يكون له الشخصية الاعتبارية العامة، وتنتقل إليه ملكية الشركات القابضة المنشأة وفقاً لأحكام القانون 203 لسنة 1991 لقطاع الأعمال العام إليه، ويختص بتطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام ومتابعة الشركات التي تساهم الدولة في ملكيتها.

وأكد مستشار الوزير أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيراً إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004

في بداية الحوار أشار منير فخري عبد النور سكرتير عام حزب الوفد للأمور التالية:

- لابد من التعرف على وضع الشركات المشار إليها في المشروع من حيث أرباحها وخسائرها ومديونياتها..
- المشروع كما تم تقديمه لا يحقق أي إيرادات للخزانة العامة..
- المشروع غير جاذب للاستثمارات الجديدة..
- المشروع لا يحقق أي مشاركة شعبية حقيقية..

- المشروع لا يلقى أي قبول شعبي..
- لقد سبق واخترنا سياسة العمل التدريجي المتأني في الإصلاح، فماذا حدث لهذا النظام وتقويضه رغم ما أعلن عن تحقيق إصلاحات نسبية لشركات قطاع الأعمال العام؟!
- الخصخصة بمعناها الإيجابي من المفروض أن تحقق زيادة في كفاءة المؤسسات لكن لابد من مراعاة حدود الأمن القومي..
- ينبغي وضع حدود لحرية التداول لهذه الصكوك وتمديد المدة من خلال صناديق استثمار..

ثم أشار د. علي السلمي وزير الشئمة الإدارية الأسبق والذي أدار الحوار حول البدائل المقترحة للمشروع إلى المحاور التالية:

1. رغم ترحيبنا بوقف برنامج الخصخصة حتى ولو كان قد تغير اسمه إلى " إدارة أصول الدولة " حيث طالبت في مقالي بالوفد يوم 21 أكتوبر الماضي بضرورة مراجعة هذا البرنامج في إطار استعادة دور الدولة في ضبط وتنسيق الاقتصاد الوطني لمواجهة آثار الأزمة المالية العالمية، إلا أنني وكثير من المصريين قد غم علينا الأمر ولم تتضح لنا بعد الصورة الحقيقية لهذا المشروع المفاجأة.
2. وفي محاولة لفهم ما جرى تتسارع مجموعة من الأسئلة الحائرة تبحث عن إجابات. لماذا تتجه حكومة مصر الآن في اتجاه معاكس وتتخلى طوعاً عن دورها في إدارة قطاع الأعمال العام بينما دول رأسمالية في الأساس تتجه الآن إلى زيادة دور الدولة في تنظيم وضبط الاقتصاد الوطني إلى الحد الذي تلجأ فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لشراء أنصبة في بنوك وشركات من القطاع الخاص بغية مسانبتها في اجتياز الظروف الصعبة الناشئة عن الأزمة المالية العالمية

وتترآكم الأسئلة:

- هل يهدف هذا المشروع إلى تخليص الحكومة من مسئولية إدارة تلك الأصول؟

- أم أن الهدف هو التمهيد لوقف برنامج الدعم السلعي باعتبار أن تلك المنحة المجانية هي شكل للدعم النقدي الذي طالما اشتاقت الحكومة إلى تطبيقه كما تمنى رئيس الوزراء في حديثه إلى صحيفة الأهرام منذ أسابيع قليلة وقال فيه أنه يخشى أن يرفض مجلس الشعب هذا الموضوع إن عُرض عليه؟
- هل هذه الخطوة تمهيد لبيع تلك الشركات بتوسيط المواطنين حيث يتوقع الكثيرون أن أغلبية المصريين الفقراء ومحدودي الدخل ممن سيحصلون على الصكوك المجانية لن يحتفظوا بها بل سيسارعون إلى عرضها للبيع وسيكون المشترون جاهزون لجمعها بأبخس الأسعار، وتكون الحكومة قد حققت هدف بيع الشركات من دون التورط في أمور التقييم والطرح والبيع بالطريقة التقليدية التي تثير عادة كثيراً من اللغط والاتهامات..
- وأسأل كما يسأل كثير من الناس الذين فاجأهم هذا التحول الجذري في فكر الحكومة، لماذا تطرح الصكوك بالمجان؟ ولماذا تخصص لمن هم فوق الحادية والعشرين من العمر؟ وكيف يتساوى الفقراء والأغنياء ومتوسطي الدخل في قيمة ما يحصلون عليه من تلك الحصص أو الأسهم؟ وما موقف الأطفال والقصر الذين فقدوا الأم أو الأب أو كليهما ومن ثم لا يحصلون على شيء؟ أليس الجميع لهم حقوق متساوية كما هم متساوون في الواجبات؟

وقدم د. السلمي بديل مقترح لترشيد إدارة واستثمار الأصول العامة وتطوير برنامج الخصخصة ترى أن هناك قدراً هائلاً من الأصول المملوكة للدولة ممثلة في شكل أراض وعقارات ووسائل نقل ومعدات وأساسات مكتبية وأجهزة وقطع غيار وغيرها من المستلزمات منتشرة في مستودعات مختلف الوزارات والهيئات العامة وأجهزة الحكومة المركزية والمحافظات. وتعاني تلك الأصول من الإهمال الجسيم في أغلب الأحيان وافتقاد النظم السليمة لحصرها وتسجيلها والمحافظة عليها. وتقدر قيمة الأصول الراكدة في المستودعات الحكومية بما لا يقل عن 22 مليار جنيه وكلها

معرضة للتلف والسرقة، ناهيك عن مشكلة إعادة شراء ذات الأصناف بأسعار أعلى نتيجة عدم إدراك توافرها في المستودعات.

كما أن عدم معرفة أجهزة الدولة بما يتوفر لكل منها من تلك الأصول يجعلها تقدم على الشراء المحلي أو الاستيراد من الخارج لذات الأشياء المتوافرة في مستودعات جهات حكومية أخرى وهي غير مستخدمة وراكدة.

ونرى ضرورة إحداث برنامج شامل إدارة الأصول الحكومية يهدف إلى وقف إهدار الموارد الوطنية الضخمة المتمثلة في المخزون السلعي المتراكم في مخازن الدولة نتيجة عدم إحكام التخطيط والسيطرة على عمليات المشتريات الحكومية وتكرار

شراء نفس الأشياء رغم تواجدها في المخازن، **وينضم البرنامج المقترح العناصر التالية:**

1. تحديد وحصر الأصول المملوكة لأجهزة الحكومة على جميع المستويات والتأكد من التحديث المستمر لسجلات الأصول.

2. تحديد حالة تلك الأصول من حيث الصلاحية للاستخدام وكفاءتها في الاستخدام ومدى وجود برامج لصيانتها وتحديثه، ومدى توفر قطع الغيار اللازمة للآلات والمعدات، فضلاً عن توفر الخبرات الفنية المناسبة لأعمال الصيانة والإصلاح.

3. تحديد وحصر الأصناف الراكدة في المستودعات الحكومية على مختلف المستويات، وتحديد قيمتها، وبيان مدى الحاجة إليها من جانب الأجهزة الحكومية المختلفة.

4. نشر قوائم الأصناف الراكدة وتعميمها على كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة والمحافظات لتحديد ما تحتاج إليه كل جهة من الرواكد الموجودة في جهات أخرى.

5. إدارة عملية التبادل وفق احتياجات الجهات بغرض التخلص من المخزون الراكد وتوجيهه للاستخدام في الجهات التي تحتاج إلى تلك الأصناف.

6. وضع قواعد ملزمة بضبط عمليات المشتريات الحكومية طبقاً للاحتياجات الفعلية، مع البدء بمراجعة قوائم الأصناف الراكدة قبل إقرار شراء أصناف جديدة، وتنسيق المشتريات الخاصة بمختلف الجهات الحكومية من الأصناف المشتركة والمتكررة ومنع تجزئة المشتريات من نفس المواد ومن ثم ضياع فرص الوفرة بالحصول على أسعار وشروط أفضل في حالة شراء كميات أكبر.

7. تخطيط وتنظيم عملية بيع الأصناف الخردة والكهنة وفق معايير تضبط عملية التخريد والتكهنين.

8. حصر الأراضي والعقارات والممتلكات العائدة إلى الدولة وتسجيلها، ودراسة مدى صلاحيتها للاستخدام ومدى حاجة الوزارات والجهات الحكومية إلى تلك الأصول.

9. ويتم اتخاذ إجراءات الاستفادة من تلك الأصول سواء بالتبادل بين الهيئات الحكومية، أو البيع أو الإيجار، على أن تُخصص الحصيلة الناتجة من البيع أو الإيجار لتمويل برامج تطوير الجهاز الإداري للدولة وتحسين كفاءته.

10. ونرى تفعيل دور الهيئة العامة للخدمات الحكومية وتحميلها مسئولية إدارة الأصول الحكومية غير المستغلة وفقاً لضوابط تُضاف إلى تأشيريات الموازنة العامة للدولة.

وأشار د. مرفت السعيد رئيس حزب النجم للأمور، النالفة:

- الحاضرون للندوة وهم صفوة العصر ونخبة من المفكرين والخبراء المميزين لديهم كل هذا الكم من الأسئلة فماذا عن البسطاء وعموم المواطنين؟
- المشروع يطرح علامة استفهام رئيسية "لماذا؟" .. أي فعل لابد أن يكون له هدف، وأنا لا أعرف للمشروع هدفاً مقنعاً..
- البسطاء سيبيعون وفورا الصكوك ولكم من المشتري؟
- هل حقا الحكومة تود سماع الرأي الآخر أم مجرد التعطر بعطر الجلوس في حلقات النقاش؟

▪ ألا ترى الحكومة أن العالم يمر بشكل عام ومصر بشكل خاص بأزمة مالية طاحنة، فمن أين نأتي بموارد للصرف على المشروع؟

أما د. عبد العزيز حجازي رئيس وزراء مصر الأسبق فقد طرح علامات الاستفهام التالية:

▪ المشروع يطرح صكوكا لكل المواطنين، ولكن من هم هؤلاء؟ لماذا الكل؟ ولماذا لا يكون للمستحقين فقط؟

▪ لم يقولوا لنا ما هي القيمة الفعلية لهذه الصكوك؟

▪ الطبقات التي ستحمل هذا الصك أغلبها من البسطاء غير العالمين بعلوم الاقتصاد، والإدارة وأسواق المال والبورصة..

▪ ماذا عن باقي أصول الدولة؟!

وقد أكد د. سلطان أبو علي وزير الاقتصاد الأسبق على أن المشروع هو وجه آخر للخصخصة.

وذكر أنه قد حاور سائق التاكسي الذي أقله لموقع الندوة وسأله عما هو فاعل بصك الحكومة عند استلامه فلم يجد الرجل عالما بالموضوع وعندما شرح له المشروع قال " حد الله بينا وبين فلوس الحكومة يابيه أنا في حالي ماليش دعوة بالحكومة وفلوسها"..

وسأل د. أبو علي هل يحقق المشروع الانتماء من قبل المواطن والأمان للأجيال القادمة؟ وكيف؟ وأكد أن الانتماء يتحقق بزيادة الدخل وحل مشكلة البطالة والتعليم الجيد والعلاج والاستشفاء في مؤسسات طبية..

وأكد الفقيه الدستوري الدكتور إبراهيم درويش على أن هناك 13 مادة في الدستور، تنص

على تنظيم الدولة إلا أنه لم يتم احترام تلك المواد، بينما رأى القيادي الوفد سامح مكرم عبيد أن هناك ظروفًا معينة أدت للتشكك في منح شركات القطاع العام لمواطنيها، مشيرًا إلى أن 70% من الناس باعوا ما حصلوا عليه من صكوك مباشرة وهو ما فتح المجال واسعاً للفساد، محذراً من أن النسبة ستزيد على ذلك كثيرا في مصر.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد أن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم بلييل، ولا يعلمه إلا شخصان مثلاً»، معتبراً أن هناك رغبة لتكريز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبيد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

وقد طرح محمود أباطة، رئيس حزب الوفد المستضيف لفعاليات الندوة تلك الأسئلة:

▪ لماذا تحديد عمر 21 سنة خصوصاً أن هذه الصكوك ستوزع على القادر والغير قادر؟

▪ ماذا عن المؤسسات والهيئات المزمع إنشاؤها والجدوى الاقتصادية وظروف البلد حالياً؟

▪ الخصخصة لها أهداف.. كيف ستدخل موارد من هذا المشروع؟ وكيف يمكن أن تجذب المزيد من الاستثمارات؟

▪ هناك حكمة يعرفها رجال الأعمال أن المشروع الذي لا يفهمه الأطفال يفشل، فماذا عن مشروع لا يفهمه الخبراء، ورجال العلم والتخطيط والتجارة؟!

وقال جورج إسحق، القيادي بحركة كفاية أن الحزب الوطني «أستاذ تجييش الناس ضده»، متسائلاً عن السبب في أن تظل الدولة تناقش البرنامج لـ ٣ سنوات، وكأنه من الأسرار دون أن يعرف به أحد.

وقد أكد د. مصطفى السعيد رئيس اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب على المحاور التالية:

- لا بد من مناقشة مثل تلك المشاريع من منطلقات غير حزبية..
- لا بد من إدارة الأصول المملوكة للدولة على نحو جيد من الكفاءة..
- محاولة تحقيق مشاركة شعبية حقيقية..
- ما هو موقف الحكومة من القطاع العام؟ هل هي ترى أن القطاع العام يمكن أن يلعب دوراً في التنمية مثل ما يحدث في الهند على سبيل المثال؟

- وإذا كانت الحكومة تنوي الخصخصة فهل سيحقق ذلك المشروع أهداف الخصخصة المرجوة؟
 - لو أن الحكومة أشركت الخبراء منذ كان المشروع مجرد فكرة لما كانت كل تلك الأسئلة..
 - لضمان نجاح أي برامج جديدة لابد من مراعاة الجوانب الاجتماعية والثقافية لشعوب الدول التي سيطبق فيها تلك البرامج..
- شارك في الندوة عدد كبير من رؤساء الأحزاب وخبراء الاقتصاد والقانون والشخصيات العامة وأعضاء الهيئة العليا للوفد، وقد أعرب المشاركون عن قلقهم البالغ من طبيعة البرنامج وتوقيت عرضه وأهدافه وسلبياته الواضحة.
- وجاء في تغطية صحيفتي الوفد صحيفة الحزب والمصري اليوم.. أن محمود أباطة رئيس حزب الوفد قد أبدى دهشته من تحديد الحكومة للمستفيدين من برنامج إدارة الأصول وقصرهم علي من تزيد أعمارهم علي عام، وتساءل أباطة عن أسباب 21 اقتصار الفكرة علي من تجاوز 12 عاما إذا كانت فكرة العمومية والشمول أساسية في المشروع. وقال انه من المعروف ان التصرفات النافعة نفعا محضا تجوز للقصر. واضاف ان فكرة اقتصار المنفعة علي فئة قد تكون محلا للطعن الدستوري. وأوضح ان الاقتصاد في مصر يدار بفكر غير واضح المعالم، وان غموضا شديدا يحيط بأهداف عملية الخصخصة، وبالذات خلال المرحلة القادمة. وأعلن أباطة ان المشروع الذي تقدمه الحكومة حاليا يستعصي علي الفهم، وتساءل عن مصير الاستثمارات الجديدة خلال المرحلة المقبلة وكيفية جذبها في ظل البرنامج الجديد لإدارة الأصول المملوكة للدولة. وانتقد رفعت السعيد رئيس حزب التجمع المشروع مؤكدا أن الحكومة بهذا المشروع تقدم ورقة للمواطن تقول له فيها ان هذا هو نصيبك في مصر. وقال إن الحكومة تريد أن تلقي عبء إدارة الأصول علي المواطن ليتحمل نتائج الخصخصة، لان الحكومة لا توزع الحنان علي المواطنين.. وحذر السعيد من تكرار

التجربة الفاشلة التي حدثت في روسيا عندما باعت أصول الدولة وتحول الأمر لاحتكار مخيف. وقال الدكتور إبراهيم درويش الفقيه الدستوري، ان الدستور نص في المادة رقم 31 علي مسؤولية الدولة في تنظيم الاقتصاد وإدارته. ووصفت الدكتورة هناء خير الدين الخبيرة الاقتصادية المعروفة المشروع بأنه رشوة وتسكين للمصريين، وأشارت الي فشل نفس التجربة في الاتحاد السوفييتي السابق ورومانيا وبولندا، وانتهي الأمر بأن صكوك الملكية استقرت في خزائن عصابات المافيا.. ولكنها في مصر ستستقر في خزائن مافيا الاحتكارات..

واعبر د. عبد الحميد إبراهيم، رئيس هيئة سوق المال السابق وأحد القائمين على إعداد البرنامج، للأصول المملوكة للدولة، أن المشروع جاء بعد دراسة مستفيضة لما يقرب من 3 أعوام، مشيراً إلى أنه جزء من برنامج ناجح وهو برنامج إدارة الأصول الذي بدأ في عام 2004، ونجح في التحول بشركات قطاع الأعمال من شركات خاسرة ومديونة إلى رابحة، كما نجح في تقليل مديوناتها، مشيراً إلى أن مديونية شركات القطاع العام كانت تقدر بـ31.5 مليار جنيه عام 2003، ثم انخفضت إلى 9.5 مليار حالياً، كما حققت الشركات أرباحاً تقدر بـ 5.5 مليار، بعد أن تكبدت 1.3 مليار خسائر عام 2003. وأوضح إبراهيم أن البرنامج يشمل تقسيم الشركات العامة الـ«153»، إلى 3 مجموعات الأولى لن يتم توزيع قيمتها على المواطنين، وتشمل الشركات الخاسرة لأنه من غير المتصور نقل الملكية إلى المواطنين وهي شركات خاسرة، كما تشمل الشركات التي تصرفت الدولة بالفعل في النسب التي تريد التصرف فيها، مضيفاً أن تلك المجموعة تشمل بالأساس شركات الغزل والنسيج. وقال إبراهيم إن المجموعة الثانية تشمل الشركات التي يحتفظ قطاع الأعمال بأغلبية حاکمة فيها 67% أو بسيطة 51%، مضيفاً أن تلك الشركات تشمل تلك التي تتسم أنشطتها بالحساسية مما يتطلب أن يكون للدولة دور في إدارتها، مثل شركة السكر التي تسيطر على سوق السكر المنتج من القصب والبنجر، وهي المشتري الرئيسي لقصب السكر، مما يتطلب استمرار سيطرة الدولة عليها.

وأضاف إبراهيم أن المجموعة الثانية تحقق أحد المبادئ الرئيسية لبرنامج الملكية الشاملة، الذي ينص على، ألا ينتقل احتكار الدولة إلى القطاع الخاص، مشيراً إلى أن شركات الأدوية ستندرج تحت هذا البند. وقال إبراهيم إن المجموعة الثالثة تشمل الشركات التي سيتم منح أغلبية أسهمها إلى المواطنين بحيث تحتفظ الدولة بما لا يزيد على 30% من قيمتها، مشيراً إلى أنه لا يجب المبالغة في حجم برنامج الملكية الشاملة لأن الشركات التي يشملها المشروع تنتج قيمة لا تزيد على 60 مليار جنيهاً من أصل ترليون جنيه تشكل كامل الناتج القومي المصري، ونسبتها 6% فقط من الناتج. وأكد أنه سيتم تكوين محفظة للشركات التي سيتم التصرف فيها، تحتوي أسهماً لكل تلك الشركات، مضيفاً أن تلك المحفظة ستشمل 86 شركة، بحيث يحصل كل المواطنين الذين تخطوا الامتياز على محفظة متماثلة تشمل أصولاً من جميع الشركات الخاضعة للبرنامج. وأضاف أنه سيجرى تشكيل 3 شركات قابضة لتنفيذ برنامج إدارة الأصول، **وأولها شركة قابضة مؤقتة** تنتهي مهمتها بتوزيع المحافظ الاستثمارية على المواطنين.

أما الشركة الثانية، فنسعى «صندوق الأجيال القادمة»، وسيجرى استقطاع جزء من الشركات التي سيتم توزيعها لصالحها، كما تحصل على الصكوك التي سيتم التبرع بها، فضلاً عن الصكوك التي يمر عليها عام دون أن يتسلمها صاحبها.

أما الشركة الثالثة، وفقاً لإبراهيم، فهي «الجهاز المصري لإدارة الأصول»، وهو الجهاز الذي يشرف على إدارة جميع الشركات سواء التي لم تدخل في البرنامج أو التي دخلته بالأغلبية أو حتى بحصص الأقلية

وقال إبراهيم إن الصكوك سيجرى توزيعها ولن تسجل في البورصة ولن يتم تسجيلها إلا بعد توزيعها بسنة، ولن يتم التعامل عليها إلا بين المصريين في الفترة التي تسبق تسجيلها في البورصة مضيفاً أن هناك قواعد تحكم تداولها، ومن بينها أنه يجب على

كل من يحصل على 5% أن يخطر الهيئة العامة لأسواق المال، وألا يحصل أي مستثمر على ما يزيد على 10% إلا بموافقة الهيئة.

وقال الدكتور رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع، إنه إذا كان الاقتصاديون يمتلكون من الأسئلة أكثر مما لديهم من الإجابات فإن «هذا يدل على أن المشروع مخيف»، وقال إنه إذا كان هذا هو حال المتخصصين فماذا عن المواطن العادي، الذي سيجد قطعة ورق تقول له «هذا نصيبك من مصر»، متسائلا عن السبب في توزيع الأسهم وقال «هل نزلت أمطار الحنان، فقررت الدولة توزيعها أكوابا على المواطنين؟». ورأى السعيد أن المشروع يستهدف إلقاء عبء الخصخصة على المواطن حتى لا يتم لوم الحكومة عليها، مشيرا إلى أن المواطنين المعدمين سيقومون ببيع ما يستحوذون عليه من صكوك بشكل سريع، وقال «هل أمنح كل مواطن حبة حبل يشنق نفسه به ونقول له «إنت اللي عملتها في نفسك».

ورفض السعيد ما تردده الحكومة حول عدم وجود مشروع قانون حول توزيع الملكية، معتبرا أنه تقرر تأجيل طرح القانون على مجلس الدولة حتى يظهر وكأنه جرت مناقشته مع المجتمع، وقال إنه يجب أن تنصت الدولة لا أن تتظاهر بالتناقش، متسائلا «من أين ستوفر الدولة الموارد لصندوق الأجيال، في الوقت الذي لا تستطيع أن تساعد مواطنيها حاليا».

أما سيد عبدالعال، أمين عام حزب التجمع، فطالب بتحديد موقف الدولة من الملكية العامة، معتبرا أن الدولة تريد من المواطنين أن يقوموا بـ«دور المحلل» لبيع القطاع العام.

أما الدكتور محمد عمران، أستاذ الاقتصاد وأحد القائمين على دراسة البرنامج فقال إن البرنامج سيحقق فوائد للعديد من المواطنين محدودي الدخل، مشيرا إلى أن هناك 4 إلى 5 ملايين مواطن يحتفظ كل منهم بـ 500 جنيه فقط في البريد، تشكل كامل مدخراته، وهو ما يجعل مبلغ الصك -على محدوديته - مهماً للكثير من المواطنين.

وأضاف عمران أن وزارة الاستثمار درست الأوضاع في الدول التي طبقت برنامج الملكية الشاملة، ومن بينها روسيا والمجر وكانت عندهم مشاكل كثيرة سألناهم عنها، وتمثلت أساسا في أن الدولة باعت 100% من أسهم الشركات، وتركتها كاملة لتتدخل المافيا، أما في مصر فالموضوع سيظل تحت سيطرة الدولة.

أما الكاتب **الصحفي صلاح مننص**، فاعتبر أن المناقشات تشير إلى أن هناك أزمة ثقة واضحة في كل ما تطرحه الحكومة.

وانتقد **الدكتور على السلمي** نعمة الثعالي السائدة في الخطاب الحكومي، مضيفا أن الحكومة تفخر بتمكنها من تحويل الشركات العامة من خاسرة إلى رابحة، على الرغم من أن سبب مديونية هذه الشركات هو الإدارة الحكومية السيئة، معتبرا أنه في ظل حالة العوز التي يعانيها غالبية المصريين، فإنهم سيقومون ببيع الصكوك فور تسلمهم إياها.

ورأى **الدكتور مصطفى السعيد** أن الذي تجرى مناقشته يتناقض مع ما يجرى في غالبية أنحاء العالم في ظل الأزمة المالية، وتغيير النظرة إلى دور الدولة في الاقتصاد والرغبة في زيادة مساحة هذا الدور، متسائلاً عن الجديد الذي يطرحه هذا البرنامج بحيث يضمن إدارة هذه الأصول على نحو كفاء.

وقال عبد الحميد الغزالي، أستاذ الاقتصاد والقيادي الإخواني، إن المشكلة الأساس في البرنامج أنه يفتقد قاعدتي الإفصاح والشفافية، وقال: «الموضوع يتم ليلاً، ولا يعلمه إلا شخصان مثلاً»، معتبرا أن هناك رغبة لتركيز الاقتصاد في أيدي حفنة من رجال الأعمال الجدد، أو حتى الأجانب، وقال إن ما يحد هو «تبيد» لأصول مصر وإضافة «احتكار إلى احتكار».

4. مص توكد تراجعها عن فكرة "الصكوك الشعبية" المجانية بشكل نهائي⁶

محيي الدين: لانية لإجراء أي توزيعات على المواطنين

14 يونيو 2010م

أكد وزير الاستثمار المصري الدكتور محمود محي الدين أنه تم التحفظ على فكرة الصكوك المجانية، وبالتالي فلا نية لإجراء أي توزيعات على المواطنين سواء في شكل صكوك أو أي أشكال أخرى.

وأرجع وزير الاستثمار التحفظ على هذه الفكرة لأسباب متباينة، منها ما يتعلق بعامل السن لمن يستحق إجراء التوزيع عليهم، وضمانات التوزيع وآلياته، بالإضافة لأسباب أخرى.

دائرة وافية

وحتى يناير الماضي كانت الحكومة المصرية تؤكد تمسكها بفكرة الصكوك الشعبية رغم الانتقادات التي كانت تواجهها.

وتم بعث المشروع من جديد رغم اعتقاد البعض أن المشروع بالفعل قد تم وأده، حيث كلفت الحكومة الدكتور محيي الدين بإعداد دراسة وافية عن المشروع لطرحة من جديد.

وخلال المؤتمر العام الأخير للحزب الوطني الحاكم في مصر أعلن محيي الدين أنه سيتم إعداد مجموعة من مشروعات القوانين، لتنفيذ جزء من برنامج الصكوك الشعبية، فضلاً عن اتخاذ عدة إجراءات تمهيداً لتفعيل البرنامج.

مقترحان جديدان

ووفقاً لبيان تلقت قناة "العربية" نسخة منه اليوم فقد أشار محيي الدين إلى أنه تمت الموافقة على مقترحين بإنشاء جهاز متخصص لإدارة الأصول المملوكة للدولة

⁶ <http://www.alarabiya.net/articles/2010/06/14/111305.html>

كجهاز متخصص يتمتع بإدارة محترفة، بهدف تحسين أداء هذه الشركات ورفع كفاءتها، وقال محيي الدين إنه تمت الموافقة على مقترح آخر خاص بإنشاء صندوق للأجيال القادمة يحفظ حقوقها، وتخصص له نسبة محددة من رؤوس أموال الشركات التي تطرح نسب منها في إطار برنامج إدارة أصول قطاع الأعمال العام، بالإضافة لما قد تخصصه الدولة من أي موارد أخرى.

كما أكد الدكتور محمود محيي الدين أن تنفيذ هذه المحاور سيتم من خلال مشروع قانون جديد يقدم لمجلس الشعب في دورته البرلمانية القادمة، وأن وزارة الاستثمار قد انتهت بالفعل من إعداد مشروع القانون تمهيداً لعرضه على مجلس الوزراء.

انتقادات حادة

وكانت قد تعددت أوجه انتقاد برنامج الصكوك الشعبية، وكان برلمانيون يرون أن مشروع الصكوك هو استكمال لمشروع الخصخصة، وطالبوا بوقف هذا المشروع الذي يمثل من وجهة نظرهم خطوة على طريق بيع ما تبقي من أصول وشركات تعود ملكيتها لكل المصريين.

كما كان برنامج الصكوك الشعبية يواجه انتقادات حادة خشية انقراض رجال الأعمال على شراء الصكوك من الشعب بأسعار زهيدة بما يمهد لعملية احتكار، وكانت تقوم فكرة الصكوك الشعبية على عدة أمور، من بينها توزيع الصكوك على المواطنين بحسب الفئات المهنية، حيث يتم توزيع صكوك الشركات الكبرى على الفئات الأكثر تقديراً وفهماً لقيمة صكوكهم داخل تلك الشركات، مثل المهندسين والأطباء والمستشارين، وذلك بعكس صغار الموظفين الذين ستحدد صكوكهم بالشركات الأقل.